المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عشر سنـوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية

عقيل سعيد محفوض

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائي

تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

مسودة

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات:

ملخّص ٥

مقدمة ٦

أوّلًا: في المنهجيّة ٧

١. أسئلة الدّراسة ٧

٢. في مقولات الدِّراسة ومفاهيمها الرّئيسة ٧

ثانيًا: في "التّشابه" بين سورية والعراق ٩

ثالثًا: التّداعيات الدّولية والإقليميّة ١١

١. التّداعيات الدّولية: ١١

٢. التداعيات الإقليميّة: ١٤

رابعًا: التداعيات البينيّة ١٧

١. المسألة الطائفية ١٨

٢. المسألة الكردية ٢٠

٣. مشكلة الحدود وتسلّل المقاتلين ٢١

٤. التفاعلات الاقتصاديّة ٢١

٥. مشكلة اللّاجئين ٢٣

خامسًا: التداعيات الدولتية / الداخليّة ٢٣

١. "القابلية" الاجتماعيّة والمقاربة الطائفيّة ٢٥

٢. الهويات الإثنية: الأكراد والتركمان ٢٧

٣. التنظيمات الجهاديّة ٢٨

٤. اللّاجؤون العراقيون ٣١

٥. القبليّة السياسية ٣١

٦. "الملّة" و"الجزية" ٣٢

مسودة

٧. النِّظام السياسي والدولة ٣٢
٨. السياسة الخارجية ٣٥
سادسًا: في "التداعيات الارتدادية" للحدث السوري على العراق ٣٧
سابعًا: "الإشارات والتنبيهات" أو الاستخلاصات ٣٨
خاتمة ٤٠

مسودة

ملخّص

بدا الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣ كما لو أنّه استمرارٌ لـ "الحرب التي لم تكتمل" عام ١٩٩٠–١٩٩١، وكما لو أنّه هو نفسه "حرب لم تكتمل" أيضًا، لأنّها توقّفت عند العراق، وكان المحتمل أنْ تكون سورية هي الهدف التالي. وعلى الرغم من التداعيات الواضحة والصريحة لاحتلال العراق على سورية، إلّا أنّ ثمّة تداعياتٌ وتطوّراتٌ أخرى كانت "مشروطةً" أو "مؤجّلةً"، بالإضافة إلى "التداعيات الارتدادية" من سورية تجاه العراق.

تتناول الدراسة تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية، من خلال المحاور التالية: المقولات والمفاهيم الرئيسة؛ و"التشابه" بين سورية والعراق؛ والتداعيات الدولية والإقليمية للاحتلال الأميركي للعراق على سورية؛ والتداعيات البينية، والتداعيات الدولتية/الداخلية، و"التداعيات الارتدادية" للحدث السوري (منذ آذار/ مارس ٢٠١١) على العراق.

وتنطلق الدراسة من اعتبار أنّ العراق كان ساحة "تجاذبٍ – تنافرٍ" بين سورية والولايات المتّحدة، وهو على أهميته وحساسيته وتداعياته العميقة، إلّا أنّه لم يكن مقصودًا بذاته على الدوام، وأحيانًا ما كانت تتقدّمه أولويات أخرى لديهما. وتخلص الدراسة إلى أنّ سورية حاولت فعل كلّ شيء ممكنٍ من أجل "احتواء" تلك التداعيات، ولكن دون أنْ تقطع مع الولايات المتّحدة.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ احتلال العراق أدّى – وكان هذا من التداعيات "المشروطة" و"المؤجّلة" – إلى كسر حالة الاختناق واستحالة التغيير في المنطقة، وأفصح عن التغيرات القيمية حول الموقف من التدخل الخارجي الذي بدا مع "الربيع العربي" كما لو أنّه "مطلبٌ جماهيريٌ"!

وكشف الحدثُ العراقي السياسةَ السورية في عددٍ من ديناميّاتها العميقة والحساسة، وخاصةً ما يتّصل بالتفاعلات والتحالفات "القلقة" و"غير التامة" أو "الناقصة" التي اتّسمت بها خلال عدّة عقودٍ، وكيف أنّ "التشابه" بين البلدين ربّما زاد في قابليتهما المتبادلة لتلقّي تأثيرات وتداعيات ما يجري لدى كلٍّ منهما، وهذا ينسحب على السيناريوهات المحتملة لنظاميهما السياسيّين وطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة والسياسة الخارجية.

مقدمة

بدا الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣ كما لو أنّه استمرارٌ لـ "الحرب التي لم تكتمل" عام ١٩٩٠–١٩٩١،[١] وكما لو أنّه هو نفسه "حرب لم تكتمل" أيضاً، لأنّها توقفت عند العراق، وكان المحتمل أنْ تكون سورية هي الخطوة التالية.

ويُدرج البعض تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق (بمفاعيله الإقليمية والدولية) على سورية في هذا الباب، أيْ استمرار تلك الحرب والعمل على "إكمالها" ولكنْ بوسائل أخرى. وهكذا فإنّ أزمة اغتيال الحريري في لبنان ٢٠٠٥ وحرب تموز ٢٠٠٦ وصولًا إلى مجريات "الربيع العربي"، ليست مجرّد تداعياتٍ ومفاعيلَ لأوضاعٍ داخليةٍ وإقليميةٍ متوتّرةٍ، وإنّما هي سلسلةُ تطوّراتٍ وأحداثٍ متواترةٍ تُفضي بنظر سورية وحلفائها – وفي هذا نوع من التأويل القصدي للأمور – إلى إكمال ما بدأته حرب ٢٠٠٣. وهذه رؤية يتبنّاها البعض بجدّيةٍ لافتةٍ، وهي على غرابتها، لابدّ من أخذها بالاعتبار، لأنّ الأفكار والتقديرات من هذا النوع لا تلبث أنْ تقوم مقام "الحقيقة" في معترك السياسة.

تتناول هذه الدراسة تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية، من خلال المحاور التالية: المقولات والمفاهيم الرئيسة؛ و"التشابه" بين سورية والعراق؛ والتداعيات الدولية والإقليمية للاحتلال الأميركي للعراق على سورية؛ والتداعيات البينية، والدولتية/الداخلية؛ ثم تتناول "التداعيات الارتدادية" للحدث السوري على العراق، و"الإشارات والتنبيهات" أو الاستخلاصات، والخاتمة.

---

[١] – سمير خليل، **الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية التحالف**، (بيروت: دار الساقي، ١٩٩١).

أوّلًا: في المنهجيّة

١. أسئلة الدّراسة

تنطلق الدراسة في تناول موضوعها من الأسئلة الرئيسة التالية: ما هي تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية؟ وما هي المقاربات الممكنة لتقصّي تلك التداعيات، وما هي الرؤية التي حكمت التفاعلات بين سورية والعراق، وبينها وبين الولايات المتّحدة والأطراف الأخرى في البيئة الإقليمية والدولية، ليس فقط بما يتّصل بالحدث العراقي ، وإنّما بالسياسة السورية ككلّ؟ وكيف قاربت سورية الحدث أو الاحتلال الأميركي للعراق، وهل هناك "قابلية" ما لدى سورية لأنْ تتلقّى الحدث العراقي بصورةٍ خاصّةٍ؟ وما هي مستويات ذلك التلقّي، وما هي كيفياته وتجلياته، وهل برزت أنماطٌ من التلقّي أو التداعيات أكثرَ من غيرها، وهل ثمّة دالّة ارتباطٍ بين تداعيات الاحتلال وبين الحدث السوري اليوم، وهل هناك تداعياتٌ ارتداديةٌ لذلك الحدث على العراق نفسه؟

٢. في مقولات الدِّراسة ومفاهيمها الرّئيسة

نتحدّث عن أبعادٍ أوليةٍ مقترحةٍ لمعنى التداعيات كمفهومٍ رئيسٍ للدراسة التي تنطلق من المقولات الرئيسة التالية، وكلّ واحدةٍ منها تحتمل أو تتطلّب المزيد من التقصّي والتحليل، وهي مقولاتٌ اختباريةٌ، وليست يقينيةً بأيّة حالٍ.

- تمثّلت تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق في بعدين أو مستويين رئيسين، أوّلهما هو استمرار ديناميات الاحتواء نفسها تقريبًا تجاه سورية، وثانيهما هو قابلية التلقي الداخلية لدى سورية.
- إنّ "التشابه" بين العراق وسورية في التكوينات الاجتماعية والإثنية والدولتية والنظم السياسية والإيديولوجيا، وفي سياسات الآخرين تجاههما، يُرجِّح أنْ تتشكّل سورية "ما بعد الأزمة" على غرار العراق ما بعد ٢٠٠٣.

- لم يكن العراق مقصودًا بذاته في أكثر تعاطي سورية مع الاحتلال، وإنّما كان "ساحة لعبٍ" مع الولايات المتّحدة وأطرافٍ أخرى. كما كانت له أغراضٌ إقليميةٌ ودوليةٌ وداخليةٌ.
- أظهرت الأزمة السورية والاصطفافات الإقليمية والدولية بشأنها أنّ ثمّة تداعياتٌ "كامنةٌ" للاحتلال الأميركي للعراق على سوريةَ، أو تداعياتٌ "مؤجّلةٌ" و"مشروطةٌ" بوجود ظروفٍ معيّنةٍ.
- أظهرت الأزمة السورية وموقف العراق (الحكومة والمعارضة) منها أنّ ثمّة تداعياتٌ "ارتداديةٌ" انتقلت من العراق إلى سورية لتعود إليه مجدّدًا.

إنّ المفردات التي تعبّر عن موضوع الدراسة هي مفرداتٌ مُلتبسةٌ وغير مُستقرّة الدلالات والمعاني، وتتطلّب وضعها في سياقاتٍ تاريخيةٍ وموضوعيةٍ، ذلك أنّ مفردات "العراق" و"سورية" تحيل إلى معاني ومداركَ وإيديولوجياتٍ وسياساتٍ مختلفةٍ. فالعراق بأكثر الدلالات شيوعًا هو الدولة التسلطية والنظام السابق، ثمّ النظام اللاحق، وكذلك الأمر بالنسبة لسورية. وأمّا الدلالات والمعاني الأخرى فهي أقلّ حضورًا في السياسة. هذا الالتباس في المعنى تجده أيضًا في موضوع "الاحتلال"، إذ إنّه ليس احتلالًا بالمعنى التقليدي حتّى لو شابهه، فانظر حيثياته، والتهيئة له، والتطورات التي أعقبته، وإسباغ "الشرعية" عليه، وتعاطي العراقيّين معه.

يتألّف الإطار المنهجي للدراسة من مفهوم التداعيات الذي يكوّن إطارًا مركّبًا يتناول الأبعاد المختلفة لتداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية، بمفاعيله الدولية والإقليمية والبينية والدولتية/الداخلية. فماهو المقصود بمفهوم "التداعيات"، وما هي دلالته الرئيسة في ما يخصّ سورية؟

ينطوي مفهوم التداعيات على أبعادٍ عديدةٍ، يمكن التعبير عنها بمقارباتٍ ممكنةٍ للبحث، ولكنّ المجال لا يتّسع للتفصيل فيها، وسوف نقتصر على تعريفٍ عامّ بها، وأمّا التركيز والتفصيل فيتعلّق بالمستويات الرئيسة لتلك التداعيات. ويمكن الحديث هنا عن: تداعياتٍ موضوعيةٍ، وأخرى قصديةٍ أو استهدافيةٍ. وتداعياتٍ مباشرةٍ على سورية، وأخرى غير مباشرةٍ أي من خلال التأثير في البيئة الإقليمية والدولية. وتداعياتٍ "كامنةٍ" أو "مشروطةٍ" بتحقّق أمورٍ ومساراتٍ أخرى، وتداعياتٍ "لا متوقّعة"، وأخرى "احتمالية". وتداعياتٍ ارتداديةٍ وارتجاعيةٍ، أيْ تداعياتٍ على سورية ثمّ ارتدادها على العراق.

ثانيًا: في "التّشابه" بين سورية والعراق

من الممكن النظر إلى سورية والعراق (قبل ٢٠٠٣) بوصفهما من أكثر الدول تشابهًا في منطقة الشرق الأوسط، وخاصّةً لجهة الإيديولوجيا الرسمية والديناميات الضمنية أو العميقة لنظاميهما السياسيّين وربّما الثقافة السياسية فيهما، ونظرة كلٍّ منهما للآخر، ونظرة الآخرين لهما. وهناك توقّعاتٌ بأنّهما ربّما يتشابهان في مآل نظاميهما السياسيّيْن. إنّ هذا التشابه ينسحب على عراق ما بعد ٢٠٠٣ وسورية ما بعد ٢٠١١ لجهة طبيعة الدولة والنظم السياسية التي نشأت في العراق بعد الاحتلال ومن المحتمل أنْ تنشأ في سورية أيضًا.

وتبدو التشابهات والمآلات الراهنة أو المحتملة كما لو أنّها نتيجةٌ "حتميةٌ" أو "قدريةٌ" تاريخيةٌ تحكم البلدين ويمكن تقصّي مؤشّراتها في مراحلَ تاريخيةٍ بعيدةٍ، وهناك مؤشّراتٌ على وجود نوعٍ من الاستمرارية (المستقبلية) بهذا الخصوص. وقد يكون الحديث عن ديناميات الاتّصال والتفاعل إلى جانب ديناميات التنافس أو الصراع أكثرَ دقّةً في تناول طبيعة التفاعلات بين البلدين.

ثمّة نفاذيةٌ عاليةٌ وحساسيةٌ كبيرةٌ للتغيرات التي تحصل بين الطرفين، إلّا أنّ المشتركات التاريخية والحضارية والجغرافية (الخ) لم تؤدّ إلى التقارب ولا إلى القطيعة بإطلاقٍ. ويبدو أنّ هناك تنافرٌ في السياسة وتقاربٌ في ما عداها!

لقد انتقل الأمير فيصل من سورية إلى العراق ليصبح مَلكًا عليه، وفي ذلك دلالةٌ رمزيةٌ على تشابه البدايات والسياسات منذ الفترة الكولونيالية التي افتتحت التكوين الدولتي الحديث لكلّ منهما، وطبعت تكوينهما السياسي والاجتماعي والاقتصادي بطابعها وتركت بصمتها على كلّ ما يحيط بهما. ثم انتقلت إيديولوجيا البعث والعروبة،[٢] وما لبثت الأمور أنْ أدّت التطورات بينهما وداخل كلّ منهما إلى تشكيل نظم حكمٍ وإيديولوجيا لم يمكن معرفة أيّهما "الأصل" وأيّهما "الفرع"،

---

[٢] – انظر وقارن: نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٢٣٣–٢٥٠.

حتى مع وجود فروقٍ تطبيقيةٍ وسلوكيةٍ كبيرةٍ وكثيرةٍ، إلّا أنّ النواظم العميقة للسياسة كانت تصدر عن ذهنيةٍ متقاربةٍ وتنال مباركة وتغطية الإيديولوجية نفسها.

كان العراق هو الطرف الأكثر تأثيرًا في العلاقات البينية، وذلك بتأثير عواملَ عديدةٍ مثل الفروق في الموارد والإمكانات. و أثّرت سورية على العراق أكثر في الأمور الرمزية والإيديولوجية. وقد عملت سورية في أحيانٍ كثيرةٍ على احتواء العراق، بوصفه مصدر تهديدٍ. وهكذا دعم الرئيس حافظ الأسد المعارضة العراقيةَ باعتبارها ورقة كبحٍ وتشويشٍ ولم يذهب إلى أبعد من ذلك، و بدا أنّ الرئيس صدام حسين ذهب بعيدًا في دعم السياسات الرامية لتغيير النظام، وخاصّةً خلال الصدام بين النظام والإخوان المسلمين في ثمانينيات القرن العشرين.[٣]

وتشابهت الدولتان/النظامان في مدارك وسياسات الآخرين تجاههما، وقد كانتا خلال تاريخٍ طويلٍ جزءً من ديناميات صراعٍ إقليميٍ وعالميٍ متعدّد العناوين والأشكال. ونظر إلى الدولتين على أنّهما في صفٍّ واحدٍ خلال الحرب الباردة، وأحيطتا بدولٍ ونظمٍ وسياساتٍ منافسةٍ بل ومعاديةٍ لهما أو لنظاميهما، وتعرضتا لضغوطٍ دوليةٍ وإقليميةٍ كبيرةٍ. ويمكن التركيز هنا على نقاط التشابه الرئيسة في النظر إليهما وفق ما يلي:

- انطلاق سياستيهما الخارجيتين من نزعات المكانة والهيمنة الإقليمية، وكونهما فاعلين رئيسين في ديناميات الخلافات العربية – العربية، والخلافات العربية مع "دول الجوار الجغرافي".
- "استدعاء" أو "إغواء" التدخل الخارجي فيهما، في ضوء فشل المعارضة في تحقيق اختراقاتٍ جدّيةٍفي الداخل.
- إنّ تجربة تفكيك "العقدة العراقية" التي انتهت بحرب ٢٠٠٣ تغري بمحاولة تفكيك "العقدة السورية"، وأنّ مآل العراق بعد الاحتلال يظهر ما إذا كانت النتائج تستحق التكاليف، وما إذا كان بالإمكان تطبيق سياسات "تفكيك" تجاه سورية تكون أقل خطورة من خلال رسم استراتيجيات وتطبيق سياسات وخلق شروطٍ "متحكّمٍ بها" ما أمكن.

---

[٣] – انظر مثلاً: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١**، ط٢، (بيروت: دار النهار، ٢٠١٢)، ص ٥٤٠ – ٥٧١.

– كانت سياسات الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والأزمة السورية التي اندلعت في عام ٢٠١١ بمثابة فتح لـ "الصندوق الأسود" بالأحرى "صندوق باندورا" للمجتمع والدولة وانفلات المكبوت واختلال نظم القيم والهويات بعد عدّة عقودٍ من "الحكم الشمولي".

ثالثًا: التّداعيات الدّولية والإقليميّة

تركز الرؤية العامّة لتداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية على أن ما يجري في سورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وثيق الصلة بما جرى في العراق بعد الاحتلال، ليس منبثقًا عنه بالضرورة، وإنّما هو في سيرورته العامّة قريبٌ جدًّا ممّا حدث هناك، وقد يعتبر استمراراً له بكيفية أو أخرى، واستعادة "معدلة" لما جرى في العراق قبل ذلك لجهة التدخل الخارجي ورهاناته، ودعم المعارضة، والاستعانة أو "الاستقواء" بالخارج، والمطالب الشعبية، والعنف، والتسلطية، والعوامل الإثنية والمذهبية، وانهيار الدولة ثم "إعادة بنائها" على أسس جديدة الخ

وقد تحدثنا عن مقاربات مختلفة لموضوع التداعيات، وهناك ما نعده تداعيات "ملازمة" للاحتلال وسيرورة الأمور، وقد لا تجد تفسيراً أو دالة ارتباط سببي لها، كما ذكرنا سابقاً، وهي ليست قصدية وقد لا تدخل في حسبان أحد. ولكن هل تدخل الاستجابات السورية تجاه الحدث العراقي والتأثيرات الارتدادية في معنى التداعيات المشار إليه؟

١. التّداعيات الدّولية:

يختلف عالم ما بعد ١١ أيلول–سبتمبر عن سابقه، وقد احتلّت الولايات المتّحدة العراق وقبل ذلك أفغانستان وزادت تدخّلها في كلّ مكانٍ تحت عنوان مكافحة الإرهاب. واتّخذ احتلالها للعراق طابعًا متحرّكًا وجامحًا، وسورية مجاورةٌ للعراق، قريبة جدًّا منه، وكانت المنفذ الرئيس له، وإنّ حجم الاعتراض وربما حجم المغامرة بالتدخل من خارج الأمم المتحدة لم يكن ليزيد كثيرًا – من هذا المنظور – لو أنّ الولايات المتّحدة تابعت الحرب إلى سورية.

عندما أسقطت نظام الرئيس صدّام حسين لم يكن السؤال من التالي، وإنّما متى؟ ولأن التالي كان نظام الرئيس بشّار الأسد، فقد عمل الأخير كلّ ما هو ممكنٌ لعدم حدوثه. وقد تطوّرت الأمور وتغيّر جدول الأعمال – بالنسبة للولايات المتّحدة وحلفائها – ليصبح الهدف هو تغيير "سلوك النظام" وليس "تغيير النظام"،[٤] ولكنّ هذا يفضي إلى ذاك، من منظور النظام السوري على الأقل، ما لم يحسب حساب لمصالحَ عديدةٍ تجعل تغيير السلوك ممكنًا،[٥] وهو ما لم يحدث. ما حدث هو تعزيز سياسات احتواء سورية في إطار سياسات احتواءٍ إقليميةٍ تشمل إيران ولبنان والمنظّمات الفلسطينية والعراق وإعادة تشكيل المنطقة العربية والشرق الأوسط على أسسٍ جديدةٍ، بكلّ ما يقتضيه ذلك من تحالفاتٍ واستقطاباتٍ. ويمكن تركيز التداعيات الدولية في النقاط الرئيسة التالية:

– نظرت سورية إلى الاحتلال بوصفه تهديدًا– فرصةً، هو تهديدٌ للأمن الوطني والقومي والإقليمي بأكثر الأشكال والأنماط خطورةً، أيْ الاحتلال العسكري المباشر. ثم إنّه بدا تهديدًا ذا سماتٍ خاصّةٍ، وخطوةً قد تعقبها خطواتٌ أخرى، تجاهها هي نفسها هذه المرّة. وأمّا كونه فرصةً، فلأنّه أتاح لها تأكيد سياستها المناهضة للولايات المتّحدة ومقولاتها حول المقاومة والممانعة، الخ،[٦] وأمّا الحديث عن أنّ الاحتلال أزاح خصمًا عنيدًا، فقد يتطلّب التدقيق، لأنّ نظام الرئيس صدّام حسين كان منفتحًا على سورية التي أصبحت بوابته على العالم، متقدّمةً في ذلك على الأردن.

---

[4] – Paul Reynolds, "US seeks a Syrian change-of-ways", *BBC News*, 31 October 2005, at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4393634.stm. (28-2-2013).

وانظر بكيفية عامة: مجموعة الأزمات الدولية، **الحوار مع سورية؟ العوائق والفرص أمام الولايات المتحدة**، تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٣ تاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

[٥] – انظر مثلاً:

Jeremy M. Sharp, *Syria: Background and U.S. Relations Specialist in Middle Eastern Affairs*,

(Washington: Congressional Research Service, April 26, 2010).

[٦] – انظر وقارن: إيال زيسر، **باسم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم**، مصدر سابق، ص ٢٠٠ وما بعد.

– مَثَّلَ الاحتلال "ورقةً" بالنسبة لسورية، وما يخصّ العراق نفسه كان جزءًا يسيرًا منها، أمّا يخصّ الولايات المتّحدة فكان الجزء الأكبر.[٧] كانت سورية "تلاعب" الولايات المتّحدة هناك، ودخل الطرفان في تفاعلاتٍ كثيرةٍ:

اجتماعات جوار العراق، التعاون في مكافحة الإرهاب [٨]، التدّخل لدى "سنّة العراق"، إدخال تركيا كحليفٍ موثوقٍ لأمريكا على خطّ الوساطات في العراق.

– ديناميات احتواء العراق ومن ثمّ احتلاله (٢٠٠٣) والخروج منه لاحقًا (٢٠١١) مع بقاء الديناميات العميقة للهمينة. وإنّ انهيار النظام وانخراط العراقيين في الوضع الجديد يغري بمتابعة السعي نفسه تجاه سورية، وإنْ اختلفت السياسات والتكتيكات والأدوات (الخ)، وهذا يعزّز مشروع إعادة بناء المنطقة على أسسٍ مختلفةٍ.

– نُظرَ إلى العراق مصدرَ تهديدٍ، ولم يرد خصومه الاكتفاء بتغيير النظام، فغيّروا الدولة، وكان العراق في سنوات الحصار وحتى الاحتلال منطقة "اختلالاتٍ كبرى"، ومع الاحتلال لا بدّ أنْ ينتقل ذلك إلى أقرب الدول إليه وأشبهها به وهي سورية بتأثير قابلية التلقي التي كشفت التطوّرات أنّها أكبر ممّا كان متوقّعًا.

– أحاديث الولايات المتّحدة، وتصريحات وزير الخارجية كولن باول وآخرين، عن سورية بعد سقوط بغداد، ومشروع إصلاح الشرق الأوسط، الذي أُعيد النظر فيه في ضوء تجربة احتلال العراق والتطورات الإقليمية والدولية اللاحقة. وقد اتّهمت الولايات المتّحدة سوريةَ بأنّها مصدرٌ أو معبرٌ رئيسٌ للمقاتلين الذين يدخلون العراق.

– ديناميات المواجهة أو "الحرب الهجينة" كنتيجةٍ أو تداعٍ أو استخلاصٍ من تجربة احتلال العراق، وتأهيل الإسلام السياسي (القاعدة، الجماعات الجهادية، الخ) كجماعةٍ وظيفيةٍ مجددًا

---

[٧] – انظر مثلًا:

Raymond Hinnebusch, *Defying The Hegemony: Syria and Iraq War*, a Paper given at the conference of the European Consortium on Political Research Conference, Budapest, September 2005.

[٨] – انظر وقارن: إيال زيسر، **باسم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص ٢٣٦.

لإعادة توظيفها في سورية، بصرف النظر عن تجربة الولايات المتّحدة معها في أفغانستان وغيرها، ولذلك تأثيراتٌ أخرى، مثل "أدينة" بل "مذهبة" السياسة الإقليمية (والدولية).

- يرى الخطاب السياسي والإعلامي في سورية أنّ تاريخ خروج الولايات المتّحدة من العراق سيمثّل حدثًا فاصلًا بالنسبة لـ "نهاية" الأزمة السورية! في إشارة إلى تأثير الخارج، وخاصة الولايات المتّحدة في مجريات الحدث السوري. هنا كان الاحتلال مجدّدًا ورقةً في السياسة الداخلية. وأدركت الولايات المتّحدة ذلك، لكنّ هاجسها في العراق كان (إلى جانب إعادة الاستقرار) هو إيران في المقام الأول وليس سورية.

٢. التداعيات الإقليميّة:

إنّ الظروف الإقليمية المحيطة بسورية هي – في جانبٍ منها – جزءٌ من التداعيات العميقة والمديدة للاحتلال، ولكنّها ليست حصريةً به، كما أنّها قابلةٌ للتأويل بكيفياتٍ مختلفةٍ. ولعلّ أهمّ التداعيات هو إعطاء سورية وضعية المرشح للتدخّل (أو الاحتلال)، أو المضي قدمًا في تهيئة الظروف لاحتوائها إقليميًا (ودوليًا)، وبالمقابل اكتسبت مكانةً كبيرةً نسبيًا لدى الرأي العامّ في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

هل أغرى ذلك النظامَ السوري بمزيدٍ من التشدّد؟ هل أعطاه ذلك "شرعية" التحدّث باسم الرأي العامّ العربي، و"أهليةً" أكبرَ لدى إيران وأطرافٍ أخرى على خلافٍ مع الولايات المتحدة؟ من المرجّح أنّ السياسة السورية رُسِمتْ في ضوء مداركَ من هذا النوع. وليس ثمّة إمكانيةٌ لتقصّى ما إذا كان النظام مدركًا للأثمان المترتّبة على ذلك. ويمكن تركيز التداعيات الإقليمية للاحتلال الأميركي للعراق على سورية في النقاط الرئيسة التالية:

- لقد أظهرت التطوّرات – وثمة تسريباتٌ مباشرةٌ بهذا الخصوص – أنّه حتّى بعض "حلفاء" النظام مثل تركيا والخليج كان يعمل في إطار إستراتيجية الإقناع لـ "تغيير سلوكه"، وكانت ثمّة تفاعلاتٌ تبيّن أنّها رهانات تسويةٍ واحتواءٍ للسياسة الإقليمية لسورية تجاه عددٍ من القضايا وهي: إيران، لبنان، فلسطين، إسرائيل.

- إنّ حدّة الاصطفافات وارتفاع مدارك التهديد لدى عددٍ من دول المنطقة، ومتطلّبات التحالفات الإقليمية والدولية ضَيَّقَ خيارات النظام في سورية، والذي لم يستطع أنْ يؤدي "لعبته

المفضّلة" بأنْ تكون سورية ورقة توازنٍ بين أطرافٍ متناقضةٍ، وعضوًا "مزدوجًا" أو "متعدّدًا" في تحالفاتٍ متناقضةٍ ولأطرافٍ متخاصمةٍ ومتصارعةٍ.[٩]

– ربّما فشلت سورية في أنْ تكون وسيطًا بين إيران من جهةٍ وبين الخليج والغرب من جهةٍ أخرى، وعندما بدأت إيران نفسها بالتفاوض المباشر مع الغرب، وفتحت قنوات اتّصالٍ وتفاعلٍ نشطةٍ مع الخليج، تضاءل تأثير وأهلية سورية لأنْ تكون لاعبًا ووسيطًا وموازنًا.

– إنّ ارتفاع وتيرة الخطاب السياسي لسورية وانخراطها النشط في دعم حزب الله – لبنان وارتباك تدخّلها في العراق، ودعمها لحركة حماس، الخ، كانت أمورًا غير محسوبة العواقب، وربّما كانت نوعًا من التأكيد على دورها وتأثيرها في مسار الأمور، وقد أدّى ذلك – على عكس ما هو مأمولٌ – إلى تسارع ديناميات احتوائها.

– انتقد الرئيس بشار الأسد مواقف عددٍ من الدول العربية تجاه الاحتلال الأميركي للعراق، لأنّها عارضت الاحتلال شكلًا ودعمته ضمنًا، وقال في مناسباتٍ مختلفةٍ إنّ سورية تدعم مقاومة الشعب العراقي.[١٠] وكان لطبيعة الخطاب السياسي السوري ولهجته والتعابير والأوصاف المستخدمة فيه وقعٌ سلبيٌ على القادة الذين رأوا أنّهم معنيين به. وسوف يكون لذلك تداعياتٌ "شخصيةٌ" أو "شخصنةٌ" إضافيةٌ على الموقف من سورية.

– عندما اغتيل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ وبدأت لجنة التحقيق الدولية بشأن اغتيال الحريري، بدا أنّ سورية دخلت "محنةً" مشابهةً لمحنة العراق مع لجنة التحقيق الدولية عن أسلحة الدمار الشامل،[١١] إلّا أنّ تطوّرات الأمور لم تساعد في إتمام هذا المسار.

– اتّخذت الاصطفافات والتحالفات الإقليمية الجديدة عنوان محور التطرّف – محور الاعتدال، وتطورت إلى "هلالين": سُنّيٌ وشيعيٌ.[١٢] وقد انسحب ذلك على موقع سورية التي

---

[٩] – انظر وقارن: مجموعة الأزمات الدولية، **إعادة خلط الأوراق؟ (١) استراتيجية سورية قيد التطور**، تقرير الشرق الأوسط، رقم ٩٢ تاريخ ١٤ كانون الأول ٢٠٠٩. ومجموعة الأزمات الدولية، **إعادة خلط الأوراق؟ (٢) أوراق سورية الجديدة**، تقرير الشرق الأوسط، رقم ٩٣ تاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠٠٩.

[١٠] – انظر وقارن: إيال زيسر، **باسم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم**، مصدر سابق، ص ٢٥٥.

[١١] – انظر وقارن: مجموعة الأزمات الدولية، **سورية بعد لبنان، لبنان بعد سورية**، تقرير الشرق الأوسط، رقم ٣٩ تاريخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

[١٢] – انظر مثلاً:

نقلها البعض من محور "التطرّف" السياسي والإيديولوجي (تُفَضِّلُ سورية وحلفاؤها تسمية محور المقاومة)، ليدرجها في محور "الهلال الشيعي" بالمعنى السياسي، وهذه تسمية تشمل أيضًا عددًا من الفصائل الفلسطينية، وهي تسكت عن دعمها لـ "سنّة العراق". ثم تحوّلت الأمور لاحقًا للحديث عن "الهلال الشيعي" بالمعنى المذهبي، وخاصّةً بعد أنْ "انكسر" تحالف سورية مع حركة حماس وتركيا وقطر و"سنّة العراق".

– هذا تابعٌ في جزءٍ كبيرٍ منه لاستراتيجيات القوى الكبرى، التي تكتسب مقام الأولوية على السياسات الإقليمية، وكان ثمّة "توافقٌ" على إدراج سورية في سياسات "الاعتدال" من خلال "تحييد" أوراقها ما أمكن،. أمّا والحال كذلك فلماذا لا تُختبر ويعمل على تفكيك "العقدة السورية" إذا لزم الأمر حتّى لو تطلّب ذلك تدخّلًا "مُتحكّمًا به"؟ وقد يمكن تفسير "انقلاب" حلفائها مثل تركيا وقطر عليها في هذا السياق، وهناك بالتأكيد عواملُ أخرى لا مجال لذكرها هنا.

– ديناميات التدخل الإقليمية نفسها: الحدود المفتوحة، الدعوات للجهاد برعايةٍ رسميةٍ أو شبه رسميةٍ، وشبكات الدعم والإسناد و"النصرة" وإثارة الرأي العامّ. وهذا يذكر بديناميات "إخراج" السوفييت من أفغانستان. وذلك مع مخاوف من انفلات الأمور ومحاولة احتواءٍ استباقي لها ولكن مع الرغبة – الخوف (*ambivalence*) أو الإقدام – الإحجام تجاه الأزمة السورية.

– لم يكن من مصلحة الاحتلال ولا البيئة الإقليمية (والدولية المهيمنة) أنْ تفضي العملية السياسية في العراق إلى دولةٍ قويةٍ، بل إلى دولةٍ قائمةٍ على أسسٍ إثنيةٍ ومصلحيةٍ، وتخصيص الموارد المادية والمعنوية وفق آلية "نظام الطوائف". وإنّ انخراط "النخب العراقية" في ذلك يُغري بتكرار التجربة في دول أخرى.

Moshe Ma,oz, *The "Shi'i Crescent": Myth and Reality*, (Washington, DC: Saban Center for Middle East Studies, 2007).

للاطلاع على وجهة نظر إيرانية، انظر مثلاً:

Amir M. Haji-Yousefi, "Whose Agenda Is Served by the Idea of a Shia Crescent?", *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, (Vol. 8, No. 1, Spring 2009), pp.114-135.

و للاطلاع على وجهة نظر تركية، انظر مثلاً:

Atilla Sandikli , Emin Salihi, *Iran, the Shia Crescent and the Arab Spring*, (Bilgesam: Wise Men Center For Strategic Studies, Report No. 35, August, 2011).

وانظر: "داوود أوغلو يدعو للتغيير في لبنان و"يهدد" إيران: "الإحياء الشيعي" سقط و"الإحياء السُني" بدأ!"، **السفير**، (بيروت: ٢٠١٢/١/٩).

- إنّ ملامح "الحرب الهجينة" في سورية اليوم أوضح منها في العراق، كما أنّ أهدافها أكثرُ حساسيةً. وتتعرّض سورية لضغوطٍ وديناميات تفكيكٍ (داخليةٍ وخارجيةٍ) أكثرَ وضوحًا أو ربّما أكثرَ تسارعًا، كما أنّ الحديث عن مشروع إقامة قواعدَ أميركيةٍ وتركيةٍ في سورية.

- توسّطت تركيا بين سورية والعراق خلال أزمة العلاقات الدبلوماسية بينهما، واضطرت سورية في فترة لاحقةٍ لأنْ تُدخل تركيا على خطّ "سنّة العراق" و"شيعته"، ولم تتضّح بعد حيثيات ذلك الخيار، ولا مقتضياته. ومن المحتمل أنّه لاستقطاب جانبٍ من "القوى السنّية" التي لا تثق بالنظام في سورية، أو لطمأنة الولايات المتّحدة أو لموازنة نفوذ إيران الحليفة في العراق، وخاصّةً أنّ خروج القوات الأميركية من العراق كان يتطلّب حضور دولةٍ من وزن تركيا (الحليفة) لمقابلة تزايد نفوذ أطرافٍ إقليميةٍ أخرى لدى "سنّة العراق" مثل السعودية.

رابعًا: التداعيات البينيّة

تأرجحت التفاعلات بين سورية والعراق، خلا استثناءاتٍ قليلةٍ وعابرةٍ، بين سيئٍ وأسوأ، وكذلك تداعياتٍ ما يحدث لدى كلّ طرفٍ على الآخر. وتلقّت سورية تدخّلاتٍ متفاوتةً، ... ثمّ تحوّل العراق بعد حرب ١٩٩٠-١٩٩١، وبصورةٍ خاصّةٍ بعد عام ١٩٩٤ إلى "فرصةٍ مشوبةٍ بالتهديد"، والتهديد يخصّ المخاطر الملازمة لكلّ ما يتعلّق به، وخاصّةً الضغوط الإقليمية والدولية التي تمنع الانفتاح عليه، والحصار والعقوبات، الخ.

ومع ذلك فقد قام النظام السوري في أواخر حكم الرئيس حافظ الأسد وبداية حكم الرئيس بشّار الأسد بانفتاحٍ متزايدٍ على العراق، مدفوعًا بالاعتبارات الاقتصادية أساسًا، فيما كانت الأمور السياسية أقلّ أهميةً أو في مرتبةٍ أدنى، ومنْ باب الضغط والتأكيد على وجود بدائلَ لدى سورية في ظلّ انسداد المسارات الأخرى. ثمّ انخرط أكثرَ في سياسات دعم العراق التي تزايدت بصورةٍ مضطردةٍ، وخاصّةً في فترة الإعداد والتهيئة لحرب ٢٠٠٣، وبدا أنّ سورية هي الحليف الأول لنظام الرئيس صدّام حسين، وكانت المنتقد والمناهض الأوّل للاحتلال الأميركي للعراق، الأمر

الذي أثار ردود أفعالٍ الولايات المتحدة الشديدةٍ وتهديداتها المباشرة ، كما أثار امتعاض خصوم العراق في المنطقة.

تَوَلَّى الرئيس بشّار الأسد موقع المهاجم لاحتلال العراق في مؤتمرات القمّة وصوّره الإعلام الرسمي كما لو كان "حامي العراق" أو "محاميه". وفتح بشّار البلاد أمام اللاجئين، كما فتح سفارةً للعراق ولكنْ لم يكنْ هناك الكثير ممّا يمكن أنْ تفعله، ولا الكثير من الحديث مع الحكم الجديد هناك، كان الحديث مع الولايات المتحدة أو مع الحكومة العراقية بحضور الولايات المتّحدة أو بوساطتها ... وهكذا ناقشت سورية مع العراق الأمور الاقتصادية، فيما أراد العراق أنْ يناقش الأمن والحدود والمطلوبين (الخ). واستمرّت المساومات والضغوط، وما كان العراق يستطيع أنْ يفعل أكثر منْ أنْ يشكو حزنه للولايات المتّحدة (والعالم).

ولعلّ أهمّ التداعيات هو أنّ العراق أصبح مصدر تهديدٍ مشوبًا بالفرص، وتهديداتٍ عميقةٍ ومديدةٍ، وفرصٍ آنيةٍ وعابرةٍ. وسوف يتّضح ذلك أكثرَ في الفقرات التالية التي تتناول التداعيات البينية (تتداخل مع البيئة الدولتية أو الداخلية) للاحتلال الأميركي للعراق على سورية.

١. المسألة الطائفية

كان للحرب الأهلية في العراق تداعياتٌ مباشرةٌ على التكوين الاجتماعي والمدارك والتفاعلات الدينية والمذهبية في سورية. وقد تجلّى ذلك سياسيًا واجتماعيًا في مستويَيْن رئيسيْن، الأول هو الاحتقان المذهبي بين السنّة والشيعة، والثاني هو أثر "هجرة" و"تهجير" المسيحيّين من العراق.

وانتقل هذا التأثير بكيفياتٍ وأنماطٍ مختلفةٍ، أهمّها التداعي بالانتشار والمحاكاة وتأثير وسائط الميديا، والثاني هو الاحتكاك المباشر بين التكوينات الدينية والمذهبية على جانبي الحدود أو في البلدين. والثالث هو تأثير حركة الجهاديّين والإيديولوجيّين عبر الحدود. وقد أظهرت دراسات نشرها مركز أبحاثٍ أميركي متخصّص بالإرهاب أنّ ٦٥,٦% من السوريين المنضوين في تنظيم القاعدة في العراق انتحاريون، فيما بلغت نسبة المقاتلين ٣١,٢%، حسب بيانات عن مقاتلين جهاديين في العراق خلال الفترة آب/أغسطس ٢٠٠٦ – آب/أغسطس ٢٠٠٧ حصلت عليها

قوات التحالف في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧.[١٣] انظر الجدول (١). وقد برزت حساسية "سنّة العراق" تجاه السياسة السورية في عدّة نقاطٍ أو مؤشّراتٍ:

- علاقتها مع إيران التي تدعم "شيعة العراق" والتي لم تتأثّر بدعمها هي أي سورية للسنة! ودعمها للعمليات المسلّحة أكثر من الطبقة السياسية وهذا يعني براغماتيةً وانتهازيةً سياسيةً.

- مجاراتها لإيران بتخليها عن إياد علاوي رئيس "القائمة العراقية" وتأييدها لـ نوري المالكي رئيس ائتلاف "دولة القانون" على الرغم من خلافاتها معه.

- اعتبرت "المقاومة العراقية" و"التنظيمات الجهادية" أنّ لسورية دورًا في إدخال تركيا على خطّ "السنّة" وتجربة "الصحوات" لصالح الولايات المتّحدة.

وقد تفاوتت الأوزان النسبية لتلك الاعتبارات بين لحظةٍ وأخرى، وبين طرفٍ وآخرَ، ولكنّها ما لبثت أن تنحّت لمصلحة المدارك والتأويلات المذهبية للحدث السوري.

الجنسية	الانتحاريون (%)	المقاتلون (%)	عمليات أخرى (%)
السعودية	٥٠,٣	٤٨,٣	١,٣
ليبيا	٨٥,٢	١٣,١	١,٦
المغرب	٩١,٧	٨,٣	٠
سورية	٦٥,٦	٣١,٢	٣,١
الجزائر	١٣,٩	٨٣,٣	٢,٨
اليمن	٤٦,١	٥٣,٩	٠
تونس	٤١,٧	٥٨,٣	٠

[13] – Joseph Felter and Brian Fishman, *Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records*, (New York: US Military Academy West Point: Combating Terrorism Center, 19 December 2007), p. 19.

الجدول (١): أعمال المقاتلين الجانب في العراق حسب جنسياتهم، ملاحظة: المعطيات مستمدة من "سجلات سنجار" التي عثرت عليها قوات التحالف في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧. المصدر:

Joseph Felter and Brian Fishman, *Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records*, (New York: US Military Academy West Point: Combating Terrorism Center, 19 December 2007), p. 19.

٢. المسألة الكردية

وربّما "انتقل" تأثير تجربة أكراد العراق إلى أكراد سورية، وقد كان انتقالًا مديدًا وتدريجيًا وتراكميًا منذ العام ١٩٩٠، ولكنّه برز أكثر عام ٢٠٠٤. وحدث التدخّلُ المتزايدُ لحكومة إقليم كردستان العراق في شؤون أكراد سورية، وهناك أحاديثُ عن تمويلٍ ودعمٍ متعدّد الأشكال، وتأثيرٍ رمزيٍ ومخياليٍ كبيرٍ، وخاصّةً أنّ أكراد العراق أصبحوا ينتهجون سياساتٍ مستقلّةً نوعًا مّا عن بغداد ويحظون بدعمٍ إقليميٍ ودوليٍ متزايدٍ.

والواقع أنّ العامل الكردي أخذ يتشكّل بكيفيةٍ "مستقلّةٍ" عن الحكم المركزي وبمواجهته، معتمدًا على التغيّرات الحاصلة في البيئة الإقليمية والدولية،[١٤] وكذلك على هشاشة الوضع الداخلي للنظامين في بغداد ودمشق. وقد برز مصطلح "شمال سوريا" للدلالة على المسار التطوري المتسارع للمسألة الكردية في سورية، وفي التسمية دلالةٌ رمزيةٌ وسياسيةٌ ليست بعيدةً عمّا يجري في "شمال العراق". وهكذا فقد بدأ كرد سورية بالإدارة الذاتية وإنشاء "جيشٍ كرديٍ"، و"مجلسٍ وطنيٍ"، الخ[١٥].

---

[١٤] – انظر وقارن: عزمي بشارة وآخرون، **مسألة أكراد سورية: الواقع، التاريخ، الأسطرة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

[١٥] – انظر بكيفية عامة: مجموعة الأزمات الدولية، **أكراد سورية: صراع داخل الصراع**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٣٦، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٣. مشكلة الحدود وتسلّل المقاتلين

مثّلت الحدود بين سورية والعراق بكونها "خط المواجهة" بين سورية الولايات المتّحدة، وقد أصبحت واحدةً من مفردات السجال السياسي والإعلامي بين سورية والعراق والولايات المتّحدة، وشهد الموضوع ضغوطًا عاليةٍ، لجهة التهديدات وأحيانًا الاعتداءات الأمنية والعسكرية. وقد اتّسمت الحدود بـ "نفاذيةٍ" عاليةٍ لتسلّل المقاتلين [١٦] والسلاح، والبضائع، الخ، والطبيعة الإثنية المتشابهة على جانبيها، وأنماط العيش، والحلّ والترحال، الخ، وهو مما جعل ضبطها مسألةً في غاية الصعوبة.

وعندما كانت الولايات المتّحدة والعراق يطالبان سورية بـ"ضبط" الحدود، وتعزيز مراقبتها والحدّ من عمليات التسلّل عبرها، كانت الأخيرة تتذرّع باستحالة ذلك، لأسبابٍ عديدةٍ، منها طبيعة الحدود نفسها، وعدم امتلاك التقنية اللازمة لذلك، وامتناع الولايات المتّحدة عن تزويدها بها، وخاصّةً أنّ الولايات المتّحدة نفسها لم تستطع ضبط حدودها مع المكسيك، وهي المقولة التي أمست "لازمةً" في الخطاب السياسي والإعلامي السوري.

إلّا أنّ صعوبات الحدود، لم تقف عند التحديات الناشئة عن طبيعتها والظروف الموضوعية المحيطة بها، وإنّما في النفاذية العكسية والارتدادية لحركة المقاتلين والسلاح والبضائع الخ من العراق إلى سورية منذ بداية الأزمة السورية (آذار/مارس ٢٠١١)، هنا تحولت الحدود إلى قضيةٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ بالغة الحساسية بالنسبة لسورية.

٤. التفاعلات الاقتصاديّة

شهدت التفاعلات الاقتصادية بين سورية والعراق ارتفاعًا كبيرًا قبل الحرب على العراق، ثمّ انخفضت خلال الحرب وبعدها لعوامل سياسيةٍ وأمنيةٍ. وكانت مشكلة الحسابات البنكية للعراق في المصرف التجاري السوري والمطالبات المالية المتبادلة، مناسبةً لمناقشة أمور العلاقات

---

16 – Joseph Felter and Brian Fishman, *Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records*, (New York: US Military Academy West Point: Combating Terrorism Center, 19 December 2007), p. 19.

الأخرى. وقد اتّسمت التفاعلات الاقتصادية بتأثيرٍ واضحٍ لشبكات التهريب "العميقة" على جانبي الحدود، وهو نشاطٌ كبيرٌ نسبيًا للقطاع الخاصّ.

غير أنّ تحسّن العلاقات السياسية بين البلدين، بتأثير عواملَ عديدةٍ، انعكس على التفاعلات الاقتصادية بينهما في قطاعات الطاقة والتجارة والصناعة والزراعة والصحة. وبلغ حجم التبادل التجاري ٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ وارتفع إلى ٥ مليار دولار عام ٢٠١١. ولدى الحكومة العراقية "خطّةٌ اقتصاديةٌ لتوسيع التبادل التجاري بين العراق وسوريا خلال عام ٢٠١٢ إلى أكثرَ من ٧ مليارات دولار". وهناك تنامٍ مستمرٌّ لحجم التبادل التجاري "خاصّةً مع تسهيلات دخول البضائع عبر المنافذ الحدودية بين البلدين".[١٧] وتعتمد الأسواق العراقية في السنوات الأخيرة بنسبة ٦٠ % من احتياجاتها الأساسية على المنتجات السورية.[١٨] وذكر المكتب المركزي للإحصاء في سورية أنّ نسبة الصادرات السوية إلى العراق بلغت ٤٦ % من الصادرات السورية إلى الدول العربية.[١٩] وكان العراق قد مارس ضغوطًا تجاريةً على تركيا ومنع لبعض الوقت مرور الشاحنات التركية عبره إلى الأردن والخليج بعد أنْ طبّقت سورية عقوباتٍ تجاريةً على تركيا على خلفية موقف الأخيرة من الأزمة السورية.

مسودة

---

[١٧] – تصريحات عبد الحسين الجابري مستشار الحكومة العراقية، (٧-٢-٢٠١١)، في: العراق: "حجم التبادل التجاري مع سوريا بلغ ٥ مليارات دولار"، **أكانيوز** (وكالة كردستان للأنباء)، ٦-١٢-٢٠١١، في:
http://www.aknews.com/ar/aknews/2/276473.(28-2-2013).

وقدّر نائب محافظ المصرف المركزي العراقي مظهر محمد صالح أن حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا انخفض إلى ما دون ٧٠٠ مليون دولار سنويًا، بعدما كان يفوق أربعة بلايين دولار، ليصل إلى نحو ١٧,٥ % بسبب الوضع السياسي والأمني في سورية. في: "التجارة بين العراق وسوريا تهوي للخمس"، **سكاي نيوز العربية**، ١٨-٦-٢٠١٢ في:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/28508. (28-2-2013).

[١٨] – المصدر نفسه.

[١٩] – مكتب الإحصاء: ٤٦% من الصادرات السورية عربياً للعراق، **دي برس**، ٢١-٢-٢٠١٣، في:
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=140753#ixzz2ME0FrWCk. (28-2-2013).

٥. مشكلة اللّاجئين

لقد كانت سورية بلد اللجوء الأول للعراقيين خلال الحرب، وهناك صعوبةٌ في تقدير أعداد اللاجئين، ويتحدّث المسؤولون السوريون عن ١،٤ مليون لاجئ عراقي في سورية، وهناك تقديرات لمنظمات أهلية بـ ٢ مليونًا. غير أنّ أعدادهم تناقصت بسبب الهجرة إلى بلدانٍ أخرى أو بسبب اضطرارهم للعودة إلى العراق بسبب الأزمة السورية. وتتحدّث معطيات مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين عن ٦٣٦٣١ لاجئًا مسجّلًا لديها في تشرين الثاني ٢٠١٢.[٢٠]

وكانت أولوية الحكم الجديد في العراق وقوات الاحتلال هي التدقيق في قوائم اللاجئين، وطلب تسليم مطلوبي النظام السابق، وكذلك تسليم المتّهمين بالإرهاب. فيما كانت أولوية الدولة السورية هي التأكيد على أنّ الاحتلال هو السبب المباشر الذي دفعهم للهجرة.

ولم تُعط السلطات العراقية ولا سلطة الاحتلال موضوع اللاجئين العراقيين في سورية الاهتمام الجادّ بسبب التداخل الطبيعي والقصدي بين البعدين الإنساني و السياسي، والنظر إلى اللجوء عنوانًا للقيام بأعمالٍ أخرى داخل العراق، وإلى أنّ سورية تبالغ في أعداد اللاجئين، وتتّخذ الموضوع وسيلةً لـ "التشويش" على سلطة الاحتلال والحكم الجديد في العراق. ولموضوع اللاجئين تداعياتٌ أخرى نتناولها في حيّزٍ آخرَ من الدراسة.

خامسًا: التداعيات الدولتية / الداخليّة

لقد اتّخذت سورية أواخر حكم الرئيس حافظ الأسد العراقَ حلًّا لمعضلتين: الأولى هي الردّ على فشل محادثات التسوية مع إسرائيل، والتأكيد على أنّ لدى سورية خياراتٍ أخرى، والثانية هي الريع الاقتصادي للموقف السياسي متمثّلًا بعائدات التجارة والنفط والترانزيت إلخ.

---

[٢٠] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سورية، **تقرير إحصائي كانون الأول ٢٠١٢**، في: http://www.unhcr-arabic.org/50d838476.pdf. (28-2-2013).

وكانت المخاوف السورية من تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق داخليةً بقدر ما كانت خارجيةً، وربّما أكثرَ في بعض المواضع. ومن ثمّ فقد كان الموقف موجّهًا للداخل السوري نفسه. ولسان حال النظام أو خطابه السياسي والإعلامي يقول: انظروا ما يحدث هناك، لقد أدّى الاحتلال إلى حربٍ طائفيةٍ، هذه هي نتيجة الاستقواء بالأجنبي، انظروا القتل والدمار والفوضى، نحن ندعم الشعب والمقاومة في العراق وليس فقط في لبنان وفلسطين. وتنسحب الرسالة على البعد العربي والإقليمي والدولي.

وكان من المفترض (أو المؤمّل) أنْ يشكّل الحدث العراقي "درسًا" لسورية ككلّ، النظام والمعارضة، والفواعل الاجتماعية والثقافية والدينية، الخ. والواقع أنّ هذا ما حدث ولكن بمعنًى مختلفٍ تمامًا، إذ أمست سورية حيز اختبارٍ لخبرات وتجارب وتكتيك القوى المتصارعة، على اختلاف سياساتها وتوجّهاتها. ويمكن الحديث هنا عن تداعياتٍ أقربَ إلى "الدروس" لـ النظام والمعارضة في كيفية القيام بكلّ شيءٍ ممكنٍ من أجل الإمساك بـ "الكرسي"، وأخرى في كيفية القيام بكلّ شيءٍ ممكنٍ لـ "إسقاطه"، وهناك "دروس" تلقّتها أو تقصّدتها أطرافٌ أخرى كالولايات المتحدة، وتركيا، والسعودية، والتنظيمات الجهادية، ... في إدارة النزاعات الداخلية والأهلية وديناميات التغلغل والتأثير وتكتيكات الحرب واستخدامها في سورية.

ولعلّ أهمّ "درسٍ" أو تداعٍ للحدث العراقي هو "تفكيك" واحدةٍ من القواعد الأساسية لسياسة النظام وهي "اللعب" على توازن المخاطر الكامنة أو المحتملة للتغيّر في سورية كما لو أنّها "صندوق باندورا" الذي إنْ فتح فسوف تنتقل "أهواله" و"مآسيه" إلى عموم المنطقة والعالم،[٢١] وقد استفاد "النظام من ذلك عدّة سنواتٍ، إلّا أنّ الحدث العراقي أظهر أنّ "الشرور" و"المخاطر" يمكن أنْ تفضي – إذا جرى احتواؤها – إلى التخلّص من عقدةٍ مستحكِمةٍ في السياسة الإقليمية والدولية والداخلية للدولة السورية. ويمكن التركيز في التداعيات الدولتية/ الداخلية على النقاط أو المحاور الرئيسة التالية:

[٢١] – تقول إحدى الأساطير اليونانية القديمة إنّ كبير الآلهة "زيوس" خلق امرأةً جميلةً وأسماها "باندورا" ثمّ أعطاها صندوقًا محكم الإغلاق مليئًا بالمخاطر والشرور وأَمَرَها بألّا تفتحه أبدًا، ولكن الفضول دفع "باندورا" إلى معرفة ما في داخل هذا الصندوق فقرّرت أنْ تفتحه، وعندما فتحته خرجت منه جميع المخاطر والشرور والأمراض والأحزان لتعمّ العالم.

١. "القابلية" الاجتماعيّة والمقاربة الطائفيّة

انكشفت سورية على "قابلية" نشطةٍ لديناميات استقطابٍ اجتماعيٍ حادّ على أسسٍ مختلفةٍ، دينيةٍ ومذهبيةٍ، وانتشر الخطاب الطائفي بأسهلَ وأسرعَ ممّا كان مُتوقّعًا، كما انتشر العنف المرتبط به بكيفية فاقت كلّ التوقّعات أيضًا.[٢٢] إلّا أنّ الأمر لا يقتصر على البعد الديني والمذهبي بل تعدّاه على أنماط قيمٍ وسلوكٍ تنافريةٍ أو انقساميةٍ نشطةٍ، واستقطاب حادٍّ على أسسٍ جهويةٍ/مناطقيةٍ وقبليةٍ وإثنيةٍ وطبقيةٍ،[٢٣] ولكنّ خط الصدع المذهبي/الطائفي كان له النصيب الأكبر من الحضور والتأثير والتغطية الميديائية.

بدا السوريون – قطاعٌ متزايدٌ منهم – كما لو أنّهم اكتشفوا وجود تعدّدٍ دينيٍ ومذهبيٍ في سورية شبيهٌ لذلك الموجود في العراق، وأنّ ثمّةَ احتقانًا هنا قريب من الاحتقان هناك، وهو ممّا يجب التعامل معه – من هذا المنظور – كمسألةٍ ملحّةٍ بل كمصدر تهديدٍ.

والواقع أنّ المشكلة لا تكمن في التعدّد و"الاختلاف وإنّما في كيفية النظر إليه، وفي تأويله، وفي حامله الاجتماعي – بقيمه وعقله"،[٢٤] وما حدث في العراق غَيَّرَ طريقة أو طبيعة النظر إلى الموضوع لدى قطاعاتٍ من المجتمع السوري، ولم يقتصر ذلك على الرؤية المذهبية والطائفية، وإنّما على الموقف من التكوين الاجتماعي والتفاعلات الدينية والاجتماعية، ووصل الأمر إلى مستوياتٍ أكثر تشدّدًا وخطورةً عندما بدأت التداعيات تشمل مفاهيم الهوية والوطن والأمّة الخ.

وهذا لم يكن نتيجةً صرفةً لما يجري في العراق فحسب، وإنّما نتيجةُ قابليةٍ داخليةٍ ، عزّزتها موجةُ "أدينةٍ" أو "مذهبةٍ" متزايدةٍ للسياسات الإقليمية والدولية. ولم يكن تامًّا ناجزًا، أيْ أنّ تلقّي السوريين لهذا الجانب من المشهد العراقي لمّا يكن على هذا النحو، ولكن حدثت تطوراتٌ ومفاعيلُ مختلفةٌ أدّت بالأمور إلى ما هي عليه.

---

[٢٢] – انظر بكيفية عامة: مجموعة الأزمات الدولية، **هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٣١، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

[٢٣] – انظر بكيفية عامة: محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**، ط١، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٢٩٣ وما بعد.

[٢٤] – فالح عبد الجبار، "إشكالية الوطني والإثني والذهبي في العراق"، **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، (بيروت: العدد ١، شتاء ٢٠٠٨)، ص ص ٦٨–٨٠، ص ٧٤.

وقد أبدت شريحةٌ من السوريين ميلًا متزايدًا لمقاربة المشهد العراقي من منظورٍ طائفيٍ يتداخل أو "يتوافق" مع المقاربة الإقليمية (والدولية) لما يُسمى "الحلف" أو "الهلال الشيعي"، وخاصّةً أنّ دولًا مثل مصر والسعودية وتركيا وغيرها أخذت تروّج لـ "حلفٍ" أو "هلالٍ سنّيٍّ" مقابلٍ.[٢٥]

وثمّة مقارباتٌ أخرى "منفصلةٌ" عن مقاربة النظام، تنطلق من رؤية أنّ النظام يستخدم ورقة الطائفية في سياسته تجاه الملف العراقي، كما يستخدمها "فزاعةً" في سياسته الداخلية. ومن ثمّ فإنّ مقاربة النظام تتمّ على خلفيةٍ "استثماريةٍ" و"قصديةٍ" وبوصف المسألة الطائفية "ورقةً" أو "موضوعًا" في السياسة. وهكذا فإنّ أصحاب الرؤية النقدية أو المعارضة للنظام يرون أنّ الموضوع المذهبي هامشيٌ تُضخمُه أطرافٌ مختلفةٌ بقصد "التعمية" على عوامل أخرى.

والواقع أنّ هذه المقاربة الطائفية للمسألة العراقية ليست طارئةً، إلّا أنّها أمست أكثر وضوحًا، وقد تكون أخذت مقامًا متقدّمًا في فهم الأمور بعد الاحتلال. كما أنّ الاسقاطات الطائفية لما جرى هناك على المشهد السوري ليست طارئةً أيضًا، ولكنّها أخذت تكتسب دافعيةً قويةً تُماهي – بكيفيةٍ قسريةٍ أحيانًا – بين الحيزين أو المجالين السوري والعراقي. وربّما لم تكن تلك الإسقاطات قرارًا واعيًاً للكثيرين وإنّما اندراجٌ في "إطارٍ" قابلٍ للانتشار، والعمل في عصبيةٍ نشطةٍ.

رأت شريحةٌ أو قطاع من السوريين – ونحن نتحدّث عن نمط تفكيرٍ متزايدٍ تدريجيًا – أنّ الاحتلال أقصى "السُنَّة" لمصلحة "الشيعة"، كما أدّت المدارك النمطية والتقديرات الطارئة عن شيعة العراق (ومن ورائهم إيران) إلى المزيد من التوتّر والاحتقان تجاه السياسة السورية وتحالفها مع إيران وحزب الله، بكلّ ما لذلك من تأثيراتٍ عميقةٍ في "المخيال السنّي". وإذا كان "سنّة العراق" تلقّوا دعمًا سوريًا، إلّا أنّ ذلك لم يعد مقنعًا لأولئك الذين لم يتفهّموا استمرار دعم سورية وإيران لأطرافٍ متناقضةٍ في العراق فيما هما دولتان حليفتان،[٢٦] وأنّ على سورية أنْ تذهب أبعد من ذلك في دعمها لـ "سنّة العراق" ضدّ "شيعته".

---

[٢٥] – انظر مثلاً: "داوود أوغلو يدعو للتغيير في لبنان و"يهدد" إيران: "الإحياء الشيعي" سقط و"الإحياء السُني" بدأ!"، **السفير**، (بيروت: ٢٠١٢/١/٩).

[٢٦] – انظر وقارن:

Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, *Patterns of Violence in Iraq*, (Washington: Center for Strategic & international Studies, 2012), p.66.

٢. الهويات الإثنية: الأكراد والتركمان

إلى جانب التداعيات المذهبية برزت تداعياتٌ أكثرَ وضوحًا في الجانب الإثني. ومرّةً أخرى فإنّ الحدث العراقي لم يكن السبب في اندلاع توتّراتٍ إثنيةٍ مباشرةٍ، وإنّما كان عاملًا "مؤهّبًا" و"محفّزًا" بالتداعي والمحاكاة، وإلى حدٍّ مّا بالتأثير القصدي أو التدخّلي لأطرافٍ في العراق وخارجه. ويتعلّق الأمر ببروز العامل الإثني والعرقي بكيفيةٍ غير مسبوقةٍ وخاصّة العامل الكردي الذي أخذ يتصاعد حضورًا وتأثيرًا منذ العام ٢٠٠٤ بصورةٍ منفردةٍ ثمّ بالتوافق والتعاضد مع أطيافٍ من المعارضة السورية.

أخذ النظام يناقش – على مستوًى محدودٍ واستشاريٍ – السياسات التي ينبغي اتّخاذها تجاه "المسألة الكردية"، إلّا أنّه لم يتّخذ خطواتٍ جدّيةً في التعاطي مع ما بدا أنّه تحدٍّ أكثرَ عمقًا ممّا كان يتصوّر. ولم تتحوّل مداركه إلى سياساتٍ عمليةٍ. والواقع أنّ بدء الأزمة السورية كان فرصةً لكسر نمطيةٍ تقليديةٍ في التعاطي مع مسألةٍ لم يزدها "السكوت" عنها إلّا استغلاقًا واحتقانًا.

وقد أصبح الكرد ورقةً مُرجِّحَةً في الصراع بين النظام والمعارضة، وهم موجودون هنا وهناك، ولم ينخرطوا جدّيًا في الصراع على السلطة، إلّا أنّهم دخلوا في تفاعلاتٍ ومنافساتٍ رأوها أكثرَ أهمّيةً وهو "امتلاك الأرض" و"الدفاع الذاتي" وصولًا إلى إقامة إدارةٍ ذاتيةٍ عمليةٍ الخ.[٢٧]

وبرز إلى جانب العامل الكردي عاملٌ آخرُ، ربّما لموازنته بالنسبة لتركيا، وهو التركمان، وهذه مسألةٌ تنطبق عليها رؤية بندكت أندرسون عن "الجماعات المتخيلة" وعن "سياسات الهوية"،[٢٨] فهي لم تكن موجودةً كظاهرةٍ إثنيةٍ أو سياسيةٍ، ولكنّها أصبحت كذلك بتأثير عواملَ عديدةٍ، لعل

---

[٢٧] – انظر وقارن: ديفيد بولوك، "أكراد سورية يتحدون ضد الأسد، لكن ليس مع المعارضة"، **المرصد السياسي**، رقم ١٩٦٧، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، (موقع إلكتروني: ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٢)، في:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-kurds-unite-against-assad-but-not-with-opposition (access: 27 – 2– 2-13).

وانظر مثلًا:

Luke Harding, "Syria's Kurds face uncertain future if Assad falls", *The Guardian*, (Friday 14 December 2012).

[٢٨] – بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة**، ترجمة: محمد الشرقاوي، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٠).

التدخل التركي (ومخاوفه الكردية) كان أبرزها.[٢٩] ولكن سياسات الهوية هذه "تتماهى" مع العامل المذهبي وتتأسّس على خطابٍ وسلوكٍ طائفيٍّ متطرّفٍ ومسلّحٍ بكيفيةٍ تحيل إلى الطابع "القصدي" و"الوظيفي" لهذا النمط من "الهويات الطارئة". وهذه مسألة تتطلب المزيد من التقصّي والتدقيق.

٣. التنظيمات الجهاديّة

إنّ أكثر التداعيات وضوحًا وراديكاليةً وتأثيرًا في مجريات الحدث السوري هي "التنظيمات الجهادية" التي كان العراق منذ أواخر حكم الرئيس صدام حسين بيئةً مناسبةً لوجودها،[٣٠] ثمّ أخذت تتوسّع إيديولوجيًا وعسكريًا بعد الاحتلال الأميركي. وقد نظر إلى القاعدة في العراق (بعد ٢٠٠٣) كما لو أنّها جزءٌ من السياسة السورية تجاه سلطة الاحتلال هناك، ذلك أنّ سورية هي بيئةٌ اجتماعيةٌ وسياسيةٌ مناسبةٌ لإمداد التنظيم بالمقاتلين وربما بالسلاح، كما أنّ "نفاذية" الحدود والطبيعة الاجتماعية والقبلية على جانبي الحدود ساعدت في تعزيز إمكانات التنظيم. وبقيت العلاقة بين النظام السوري والتنظيمات الجهادية والمقاومة موضوع سجالٍ في الداخل والخارج، ولم تتبين قنواتها وأطرها، إلّا أنّ نتائجها كانت واضحةً.

وبعد الانكفاء النسبي لنشاط أو تأثير القاعدة والتنظيمات الجهادية في العراق، بتأثير عوامل داخلية وإقليمية ودولية، فقد بدأت بالتوجه إلى سورية من خلال عودة مقاتلين ودعاةٌ سوريين (ومن جنسياتٍ مختلفةٍ) إلى البيئة التي "صدّرتهم" إلى العراق للجهاد، والتي بدت أكثر قابليةً لتلقّي دعواتهم ونشاطهم.[٣١] وهذا يفسّر – مع عواملَ أخرى – الانتشار الكبير والسريع للتنظيمات الجهادية وخاصّة "جبهة النصرة" والمنظّمات السلفية المسلحة في البيئة السورية،[٣٢]

---

٢٩ – انظر مثلاً: حسني محلي، "تركمان سوريا: ورقة أردوغان الجديدة ضد النظام"، **الأخبار**، (بيروت: ٢-١٢-٢٠١٢).

٣٠ – "فالح عبد الجبار: نظام البعث العراقي استضاف ٦ آلاف مقاتل من "القاعدة""، **العربية نت**، (٣-١١-٢٠١١)، في: http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/03/175228.html. (28-2-2013).

٣١ – انظر بكيفية عامة: مجموعة الأزمات الدولية، **هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٣١، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣٢ – انظر:

Elizabeth O'Bagy, *Jihad in Syria*, Middle East Security Report 6, September 2012, (Washington: Institute for the Study of War, 2012). 42p.

مستفيدةً من أجواء الاحتقان الداخلي وموجة الأدينة والمذهبة التي انتشرت كـ "جائحة" في سورية والمنطقة.

وتظهر دراسة اعتمدت على بياناتٍ عن مقاتلين جهاديّين أجانبَ في العراق خلال الفترة آب/أغسطس ٢٠٠٦ – آب/أغسطس ٢٠٠٧ حصلت عليها قوات التحالف في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، في ما يعرف بـ "سجلات سنجار" موئلَ "الجهاديين" السوريين بما يفسر طبيعة انخراط السوريين في الأزمة العراقية، وكيف أن العودة المحتملة لهؤلاء كان لها تداعيات على طبيعة المواجهات والعنف الحاصل في تلك المناطق خلال الأزمة السورية. وقد كانت أعلى نسبةٍ من محافظة دير الزور، حيث ترد تحت تصنيفين يُرجّح أنّ المقصود بهما مدينة دير الزور ومنها ١١,٤ % من الجهاديّين من العينة المشار إليها، فيما نسبة محافظة دير الزور من دون المدينة فتبلغ ٣٤,٣ %. وتليها إدلب التي بلغت نسبة المنضويين منها في تنظيم القاعدة بالعراق – ودائمًا حسب "سجلات سنجار" المشار إليها – ١٤,٣%.[٣٣] ويمكن النظر في النسب الأخرى الواردة في الجدول (٢).

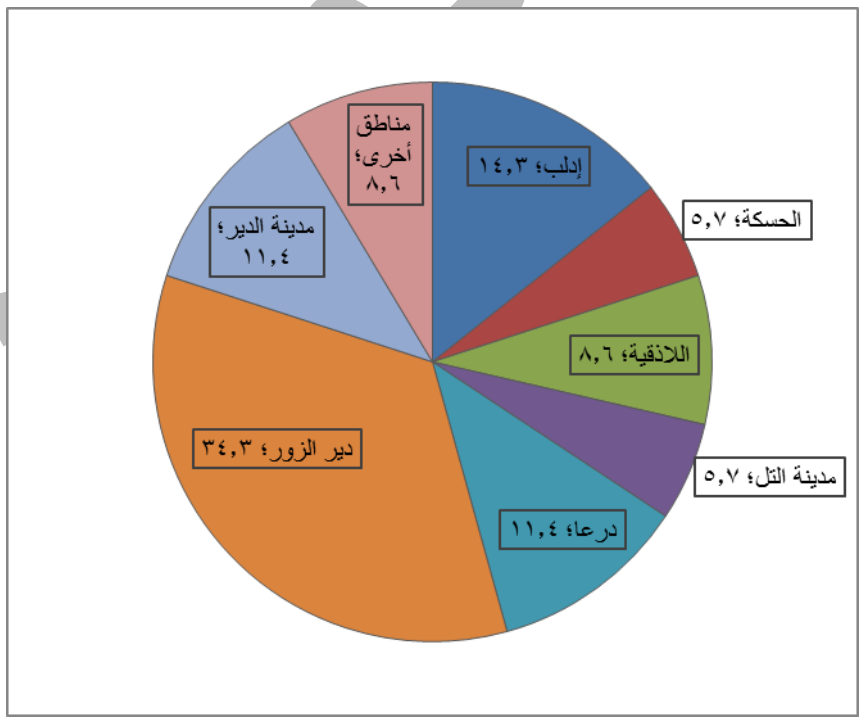

33 – Joseph Felter and Brian Fishman, *Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records*, (New York: US Military Academy West Point: Combating Terrorism Center, 19 December 2007), p. 15.

الجدول (٢): موطن أو موئل الجهاديين السوريين المنتمين لتنظيم القاعدة في العراق. ملاحظة: المعطيات مستمدة من "سجلات سنجار" التي عثرت عليها قوات التحالف في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧. المصدر:

Joseph Felter and Brian Fishman, *Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq*, Op. Cit. p. 15.

وقد رأت المعارضة السورية (وحلفاؤها) أنّ الحديث عن التنظيمات الجهادية في سورية هو نوعٌ من المبالغة المقصود منها تشويه صورة الحراك السياسي في سورية وتغطية عنف النظام بنسبه إلى تلك التنظيمات. ورأت – حتّى وقتٍ قريبٍ – أنّ "جبهة النصرة" هي فصيل من صنع النظام نفسه،[٣٤] حتى أدرجتها الولايات المتحدة في قائمة المنظمات الإرهابية.[٣٥] وقد أثار ذلك القرار انتقادات واسعة من قبل قطاعات واسعة من المعارضة السورية[٣٦].

ويبدو أنّ هناك نوعًا من "التفهم" لما تقوم به "المنظمات الجهادية" مثل "جبهة النصرة" وغيرها، بالنظر إلى أنّه "تداعياتٌ ارتدادية" بمعنى عودة العنف إلى موطنه، أيْ عودة الجهاديين إلى سورية، وارتدادهم على البيئة السياسية التي ساعدتهم، أو بالنظرإلى أنّ العنف الطائفي هو ردّ فعلٍ على سلوك النظام، أو أنّه ظاهرةٌ ملازمةٌ لـ "الثورات"، وأنّ "عدالة الثورة لا تعني عدالة الثائرين" [٣٧].

---

[٣٤] – انظر مواقف المعارضة في: مجموعة الأزمات الدولية، **هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية**، مصدر سابق، ص ١٠–١٣.

[٣٥] – "أمريكا قد تدرج "جبهة النصرة" السورية بقوائم الإرهاب"، **CNN العربية**، (٦–١٢–٢٠١٢)، في: http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/5/syria.nusra-front/index.html. (28-2-2013).

[٣٦] – "المعارضة السورية تنتقد إدراج الولايات المتحدة «جبهة النصرة» على قائمة «المنظمات الإرهابية"، **الشرق الأوسط**، (لندن: ١٣–١٢–٢٠١٢)، في: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708523&issueno=12434. (28-2-2013).

[٣٧] – ياسين الحاج صالح، "عدالة الثورة لا تضمن عدالة الثائرين"، **الحوار المتمدن**، (٨–٤–٢٠١٢)، في: http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=302512. (28-2-2013).

وهو رد على تحقيق مجلة دير شبيغل عن جلاد بلاد بابا عمرو في حمص. انظر: "سيّاف وجلاد بابا عمرو يكشف لـ"دير شبيغل" الألمانية: أعدمنا ذبحا ١٥٠ من أسرانا"، **سيريا بولتيك**، (موقع إلكتروني: ٣١–٣–٢٠١٢)، في:

٤. اللّاجؤون العراقيون

لقد مثّلت الحرب على العراق فرصةً أو مناسبةً غير مسبوقةٍ – وإنْ كانت غير طبيعيةٍ – للاحتكاك بين السوريين والعراقيين، وكذلك بين النظامين والدولتين. ولعلّ التداعي الرئيس لذلك الاحتكاك، هو انتقال مداركِ شرائحَ من العراقيين حول العراق وما يجري فيه إلى السوريين بحكم التواصل المباشر بينهم في مختلف مناطق سورية. وهذا يحقّق نتيجتين متعاكستين تتمثّلان بتعميم أو إشاعة مداركَ طائفيةٍ أكثرَ لدى السوريين بحكم أنّ أكثرَ اللاجئين العراقيين (٤٤%) ينتمون إلى مذهبٍ معيّنٍ يتوافق مع أكثرية السوريين؛[٣٨] والثاني هو تأثير التجربة السلبية للجوء وتنمية المخاوف من حدوث ذلك في سورية.

٥. القبليّة السياسية

كانت القبلية السياسية ظاهرةً نشطةً ولكنّها لم تتّخذ صورةً علنيةً صريحةً في السياسة السورية خلا تجلياتٍ محدودةٍ يتحكّم فيها النظام. وقد اكتسبت دفعةً أكبرَ بتأثير عواملَ عديدةٍ من بينها الحالة العراقية، وخاصّةً عندما برزت مجالس القبائل والعشائر، وتعاملت سورية معها كفواعلَ نشطةٍ في الساحة العراقية، وكذلك بسبب امتداد التكوين القبلي والعشائري بين البلدين. وقد أخذت الظاهرة تبرز بقوّةٍ خلال الأزمة السورية، حيث استخدمتها السلطة والمعارضة في حشد المُؤيدين، ومع قيام السلطات بتنظيم مؤتمراتٍ لزعماء العشائر، فقد دعت المعارضة "العشائر" للانخراط في "الثورة"، وقام بعض العشائر بتأسيس تشكيلاتٍ عسكريةً لهذا الغرض، أو منْ أجل الحماية الذاتية. كما استخدمتها القوى الإقليمية (تركيا، السعودية، قطر، الخ) في التأثير على مجريات الحدث السوري.

---

http://syria-politic.com/ar/default.aspx?subject=512. (28-2-2013).

[38] – Ashraf Al-Khalidi, Sophia Hoffmann, Victor Tanner, *Iraqi Refugees in Syrian Arab Republic: A Field-Based Snapshot*, An Occasional Paper, June 2007, (Washington: Brookings Institute,2007), p.45.

٦. "الملّة" و"الجزية"

إنّ الحديث عن نظام "الملل والنحل" يلازم الحدث السوري اليوم، وهو يمثّل إلى جانب المفردات المذكورة أعلاه حزمةً من "الدرس العراقي" للسوريين، كيف أنّ هؤلاء اتّبعوا الخطوات نفسها تقريبًا مع تعديلاتٍ مختلفةٍ، ربّما أكثرَ خطورةً في بعض الحالات. ويمكن التركيز على النقاط الرئيسة التالية:

- يجري التركيز على إعادة رسم ملامح الخارطة الديمغرافية أو الإثنوغرافية لسورية، من خلال الهجرة والتهجير القسري لخلق مناطقَ ذات تكوينٍ إثنيٍ ومذهبي معيّنٍ، أو الهجرة إلى خارج البلد. وهذا يذكر بالهجرات السابقة التي أفضت – مع عواملَ أخرى – إلى إنشاء لبنان الكبير، وتكوين جالياتٍ سوريةٍ ولبنانيةٍ كبيرةٍ في المهاجر.
- برز نقاشٌ موسّعٌ حتّى من جهاتٍ ومؤسّساتٍ تابعةٍ للمعارضة أو مقرّبةٍ منها حول حول الوضع القانوني لـ "الأقليات" في سورية، بالتركيز على القوانين والتشريعات والحصص الانتخابية والبرلمانية، الخ[٣٩]
- هناك ممارساتٌ توحي بعنوان هذه الفقرة، وقد ذكر لي أشخاصٌ التقيتهم من مدينة يبرود (ريف دمشق) أنّ جماعاتٍ جهاديةً مسلّحةً فرضت الجزية على المواطنين المسيحيين في المدينة، بموجب أحكامٍ وفتاوَى دينيةٍ.

٧. النِّظام السياسي والدولة

لم تكن الحرب على العراق سببًا للصدمة النفسية لدى السوريين، فقد كانت متوقّعةً. فمبعث الصدمة كان الانهيار السريع في الحرب، إذ إنّ ذلك لم يكن متوقّعًا، وأمّا أنّه حدث فقد أثار

---

[٣٩] – انظر مثلًا: منظمة اليوم التالي، **اليوم التالي: مشروع دعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في سوريا**، ٢٠١٢. تقرير أعده مجموعة الناشطين السوريين والاجانب بالتعاون مع عدد من مراكز البحث الأوربية والأميركية. في: www.scribd.com/document_downloads/104160059?extension=pdf&from=embed. (Access: 26-2-2013).

وانظر: ربى الفتال إيكيلارت، **إصلاح النظام الانتخابي في سورية**، (لندن: مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٢).

الهواجس والشكوك حول ما قيل عن قوّة العراق وتماسك نظامه السياسي ومدى رغبة العراقيين في الدفاع عنه (النظام)، الخ وقد زاد في ذلك سرعة انخراط قطاعاتٍ واسعةٍ من العراقيين في التعاطي مع سلطة الاحتلال والحكم الجديد.

لقد أمل النظام أنّ "أهوال الاحتلال" ودعمه هو للمقاومة (والسنة) سوف يزيد في مكانته لدى الرأي العام الداخلي والإقليمي، الشعبي على نحو خاصّ، وهو ما حدث فعلًا؛ وأمل آخرون أنّ "أهوال العراق" سوف تكون درسًا للسوريين في موضوع التضامن الاجتماعي وضدّ الطائفية، وأنّ الاحتلال "درسٌ" للمعارضة بأنّ "الاستقواء" بالأجنبي هو فعلٌ كارثيٌ. فهل كان الأمر كذلك حقًّا وهل كان التوقّع في محلّه؟

ولأنّ النظام في سورية "شبيهٌ" بالنظام السابق في العراق، ولأنّ سورية كانت "الهدف التالي"، وباعتبار عواملَ عديدةٍ أخرى، فقد كان من السهل مقاربة الحالة السورية في ضوء ما جرى في العراق لجهة عناصر القوة كالتماسك والنظام السياسي وإمكانية التفاعل مع ضغوطٍ أو تدخلاتٍ مماثلةٍ، الخ. وقد حدثت تطوّراتٌ زادت في تلك التوقعات، مثل الضغوط الثقيلة لحادثة اغتيال الحريري في لبنان ٢٠٠٥، وتداعيات حرب تموز ٢٠٠٦، والعزلة الإقليمية والدولية.[٤٠]

أمام تلك التطورات، اهتزّت صورة النظام والبلد ومعناهما وقوّتهما، وأدرك السوريون أنّ بلادهم تشهد "تآكلًا" متزايدًا في المعنى والقوّة، وتحوّلت – بفعل عواملَ عديدةٍ – من لاعبٍ في حلبة "الصراع على الشرق الأوسط" إلى ساحةٍ لـ "الصراع على سورية" نفسها.[٤١] ولا يبدو أنّ النظام فعل شيئًا جدّيًا لتدارك تلك المدارك المتزايدة، إلّا انخراطه المتزايد والمثير للتساؤل في "حلف المقاومة"، وهو الأمر الذي أثّر سلبًا على "تحالفاته الأخرى" مع تركيا وقطر.

لم يقف النظام عند حدّ توجيه الرسائل، بل أنّه ربّما هيأ الظروف وأوحى بأعمالٍ وسياساتٍ أكثرَ تأثيرًا، وبراغماتية. ولا شكّ أنّ جانبًا من ذلك كان ينبع من استعداداتٍ عميقة لدى النظام أو

---

[٤٠] – انظر وقارن: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١**، ط٢، (بيروت: دار النهار، ٢٠١٢)، ص ٧٧٤– ٨١٣.

[٤١] – هذه مقاربة لعنواني كتابين كان لهما صدى كبيراً لدى المعنيين بالسياسة السورية. انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة في العلاقات العربية – العربية: ١٩٤٥ – ١٩٥٨**، (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٦)، وباتريك سيل، **حافظ الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، ط١٠، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧).

بعض جهاته، كما لدى السوريين، لدعم العراق ومناهضة الاحتلال، بحيث صدرت دعواتٌ للجهاد وتنظيم أو تسهيل إرسال الجهاديين إلى العراق. ونقل وسائل الإعلام الرسمية – لبعض الوقت – جانبًا من تأبين "شهداءَ" قُتلوا في العراق. كما دعا مفتي سورية للجهاد في العراق، وتحدّث مثقّفون وجامعيون عن ضرورة إعلان "حرب تحريرٍ شعبيةٍ" لطرد الاحتلال.

لقد حدث نوعٌ من "التوافق الموضوعي" على تشكيل النظام السياسي والإداري وبناء الدولة في العراق، بكيفية "أكثرَ توازنًا" في الداخل، وأقلّ قدرةً على التأثير في الخارج. ويشارك العراقيون في ذلك بالنظر إلى أنّ الضعف هو خير وسيلةٍ لمنع التفرّد والتسلط الدكتاتوري، وأعدل طريقةٍ لضمان "تخصيصٍ متوازنٍ" للموارد المادية والمعنوية. وهناك مؤشّرات على مقارباتٍ أوليةٍ لصورة النظام السياسي والدولة في سورية ما بعد الأزمة، شبيهةٌ بما آل إليه موضوع العراق، وخاصّةً توزيع التمثيل القومي والديني والمذهبي في "مجالس" المعارضة، ومقترحات بناء الدولة، دستوريًا وإداريًّا إلخ[٤٢]

كان من المؤمّل أن تفضي مسألة اللاجئين العراقيين في سورية إلى مكاسبَ تفوق العبء الاقتصادي والاجتماعي على الداخل السوري، بحيث تكون مناسبةً لمناقشة أمورٍ أخرى مع الولايات المتّحدة. وقد تحقّق "حوارٌ على مضضٍ" بين الجانبين،[٤٣] انتهى أحيانًا إلى "رضى الولايات المتّحدة غير المعتاد على التعاون السوري في موضوع اللاجئين " ؛ ولكنّ ذلك لم يرقَ إلى "مستوى الحوار السياسي الأشمل الذي كانت سورية تطمح إليه".[٤٤] كما لم تحصل على تفهّمٍ دوليٍ مطلوبٍ لأعباء اللاجئين ولا على المساعدات والموارد الأزمة بهذا الخصوص.

وكانت لدى سورية فرصة التعويض عن أعباء اللاجئين من خلال "توطين" الكفاءات العلمية والأكاديمية والاقتصادية، الخ، إلّا أنّها لم تتمكّن من ذلك، وهاجر الكثير من هؤلاء إلى دول أوروبا والولايات المتّحدة وغيرها، حيث توجد فرصٌ أكثرُ وبيئة جذب أكبر. والواقع أنّ جهات أوربية وأميركيّة استقطبتهم تحت عناوين المساعدة الأكاديمية والضمانات الخ. ولم يتّضح مدى

---

[٤٢] – انظر مثلاً: منظمة اليوم التالي، **اليوم التالي: مشروع دعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في سوريا**، ٢٠١٢، مصدر سابق. وربى الفتال إيكيلارت، **إصلاح النظام الانتخابي في سورية**، مصدر سابق.

[٤٣]– مجموعة الأزمات الدولية، **الحوار مع سورية؟ العوائق والفرص أمام الولايات المتحدة**، تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٣ تاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٢١.

[٤٤]– مجموعة الأزمات الدولية، **الحوار مع سورية؟ العوائق والفرص أمام الولايات المتحدة**، مصدر سابق، ص ٢٣.

فرص التنمية والاستثمار الضائعة نتيجة عدم جدية السلطات أو فشلها في "توطين" الرأسمال المادي والرمزي للعراقيين الذين فضّلوا المجيء إلى سورية، ولكنّهم اضطرّوا للهجرة إلى بلدانٍ أخرى.

٨. السياسة الخارجية

لقد كوّن الاحتلال الأميركي للعراق موضوعًا دائمًا في الخطاب السياسي والإعلامي السوري. وقد عارضت سورية بصورة صريحة الاحتلال الأميركي للعراق، ولكنّها تحاشت المواجهة مع الولايات المتّحدة عندما كانت عضوًا في مجلس الأمن، إذ امتنعت عن التصويت على القرار (١٥٠٠) تاريخ (١٥-٨-٢٠٠٣) الذي رحب بإقامة مجلسٍ للحكم في العراق، وهو ما عنى "تشريعًا" أمميًا للاحتلال.

وعلى الرغم من النبرة العقدية والإيديولوجية التي اتّسم بها الخطاب المذكور، إلّا أنّ الأمور كانت موضوعةً على الطاولة، وأحيانًا تحتها، ولم تمانع سورية من مناقشة أيّ أمرٍ بخصوص العراق مع الطرف الفاعل الرئيس وهو الولايات المتّحدة، إلّا أنّ الأخيرة لم تكن مستعدّةً لمنحها أيّ فرصةٍ للاستفادة من وضعها الحرج في العراق.

وطالما أنّ الولايات المتّحدة كانت تتقدّم بمطالبَ، دون استعداد لتقديم مقابل لذلك. فقد كان من الصعب على سورية أنْ تستجيب، وهو الأمر الذي جعل العراق ساحة صراعٍ بين الجانبين، وزاد في ذلك توتّر العلاقات بينهما حول قضايا أخرى في لبنان وفلسطين.[٤٥] وبقيت العقدة السورية – الأميركية في العراق دون حلولٍ جّديةٍ.

وقد ذكرنا أنّ تراجع الوزن النوعي ودور سورية في السياسات الإقليمية – وهناك بالقطع عوامل أخرى – جعل الولايات المتحدة أقل اهتماماً بالمطالب السورية، ومن ثمّ فقد مضت في سياسات احتواءٍ مديدةٍ وعميقةٍ لسورية، واهتمّت بالتفاعل المباشر أو غير المباشر مع إيران بوصفها الطرف الأكثر تأثيرًا عن الخيارات الحدية الكبرى للسياسة السورية في العراق والمنطقة.

---

[٤٥] – انظر مثلاً:

Raymond Hinnebusch, *Defying The Hegemony: Syria and Iraq War*, Op. Cit.

هنا ارتدت الورقة العراقية لتكون عبئا على السياسة السورية، إذ أصبحت أقلّ "عائديةً" بالمعنى السياسي، وأكثرَ حساسيةً وخطورةً بالنظر إلى التداعيات العميقة للحرب الأهلية، وقد أفصح الرئيس بشّار الأسد عن مخاوفَ جدّيةٍ منْ أنْ يكون "التهديد الأكبر في المنطقة حاليًا هو التهديد الطائفي. وهذا هو السبب الذي جعلنا نحن في سورية نبدأ العمل بصورةٍ مستقلةٍ مع إخواننا العراقيين". وطالبنا الدول العربية بأنْ "لا تتعامل مع العراق على أساسٍ طائفيٍ ولكن ككلّ واحدٍ"، وحذر منْ أنّ "الدول المجاورة ستكون الأولى بين المتأثّرين. لذا يجب علينا التصرف في الحال".[٤٦]

ولا نعلم إلى أيّ مدًى أمكن لهذه الرؤية أنْ "تحكم" السياسة السورية تجاه العراق، إذ بقيت متّهمة بالتدخل في الشؤون العراقية وأنّها لا تقوم بما يتوجّب عليها وفق القانون الدولي وقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ تاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ الذي دعا دول الجوار لعدم التدّخل في شؤون العراق الداخلية.

وقيل إن النظام السوري التزم تجاه المعارضة العراقية (رئيس القائمة العراقية إياد علاوي) وتركيا والسعودية وقطر بشأن دعم تشكيلها لحكومةٍ عراقيةٍ بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠، إلّا أنّه غيّر موقفه ربما لاعتباراتٍ تخصّ إيران حسب تقديرات الموقف آنذلك. وكان ذلك من عوامل الإرباك في السياسة الخارجية السورية، إذ انقلب موقفها لدعم خصومها السابقين بمواجهة حلفائها السابقين أيضًا. وقد يكون لذلك – مع عواملَ أخرى – أثره في انقلاب مواقفِ بعض فواعل المشهد الإقليمي، وخاصّةً تركيا وعددًا من حلفاء سورية التقليديّين في العراق.

وقد تحدّثنا عن موجة "الأدينة" و"المذهبة" في السياسة الإقليمية،[٤٧] وتداعياتها على الداخل السوري، وتغيّر المدارك بشأن موقف سورية من "سنّة العراق". بهذا المعنى يمكن القول إنّ الحدث العراقي الذي كان "ورقةً" و"فرصةً" للسياسة السورية أخذ يتحوّل (بتداعياته الداخلية والإقليمية والدولية) إلى "تهديدٍ" لتلك السياسة. كما أنّ إدارة علاقاتها مع الولايات المتّحدة

---

[٤٦] – حوار الرئيس بشار الأسد مع صحيفة **الجزيرة** السعودية (١٩-٣-٢٠٠٧).

[٤٧] – الظاهرة قديمة وهي سابقة لتحولات "الربيع العربي"، انظر مقاربة تحليلية وتاريخية للموضوع في ضوء الحدث العالمي والإقليمي اليوم في: هاشم صالح، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣)، مواضع مختلفة.

(والغرب عمومًا) من خلال الأزمة العراقية أو ما يعرف بـ "الإدارة بالأزمة" تحوّلت إلى أزمةٍ في إدراك الموقف وتخطيط وتعيين السياسات اللازمة.

سادسًا: في "التداعيات الارتدادية" للحدث السوري على العراق

نتحدّث هنا عن التداعيات التي انتقلت من العراق إلى سورية ثم عادت إليه مجدّدًا، إذ لم تكن تداعيات الحدث العراقي وحيدة الاتّجاه، فقد كانت ثمّة أفعالٌ وردود أفعالٍ، وسيرورةٌ عميقة للأمور أفضت إلى مشهدٍ إقليميٍّ ودوليٍّ مختلفٍ عمّا كان قبله. وإنّ القول بصعوبة تعيين دالّة ارتباطٍ سببيةٍ بين العديد من التغيرات في سورية وفي البيئة الإقليمية والدولية وبين "فواعلها العراقية"، ينسحب على ما نفترض أنّه "تداعياتٌ ارتداديةٌ" مباشرةٌ وغير مباشرةٍ، كتلك التي نشأت أو انتقلت إلى العراق بنتيجة الحدث السوري منذ آذار/مارس ٢٠١١، ويمكن تقصّي تلك التداعيات المفترضة في النقاط الرئيسة التالية:

- انتقال ظاهرة الاحتجاجات والمظاهرات من خلال "الامتثال" و"المحاكاة"، واستخدامها تكتيكاتٍ مشابهةٍ.
- انتقال الديناميات الداخلية والخارجية لإسقاط النظام السوري إلى العراق من الباب المطلبي والسياسي، وبالاعتماد على ديناميات التحشيد، وعوامل الاحتقان "الجهوية" و"المذهبية".
- امتلك الموضوع الكردي في العراق قوةَ دفعٍ أكبرَ، مستفيدًا من حاجة عددٍ من القوى الإقليمية والدولية (الولايات المتّحدة، تركيا، الخليج، الخ) للتنسيق معه بشأن أكراد سورية والحدث السوري ككلٍّ.
- دخول تركيا على خط الأزمة العراقية، وممارسة ضغوط على الحكومة العراقية تحت عنوان دعم "سنّة العراق"، مستعينةً بدينامياتٍ وخبرات تدخّلها في سورية. والواقع أنّ تركيا دخلت إلى "السنّة العرب" على وجه الخصوص، من باب سورية.
- تزايد نشاط التنظيمات الجهادية، وتصاعد أعمال العنف الطائفي على خلفية الأزمة السورية.

ويبدو أنّ موقف العراق من الأزمة السورية يصدر – في جوانبَ منه – عن مدارك تهديدٍ عميقةٍ حول محاولة إسقاط الحكومة وإعادة إدراج العراق في تحالفاتٍ واصطفافاتٍ وديناميات إقليميةٍ وإشغاله بأزماتٍ داخليةٍ على أسسٍ عرقيةٍ ومذهبيةٍ يصعب تجاوزها. وهذا يفسّر انعكاس مواقف وتحالفات القوى العراقية تجاه سورية، حيث أصبح الخصوم حلفاءَ والحلفاء خصومًا. وهذا التغيّر يتّصل بتحوّلاتٍ إقليميةٍ – داخليةٍ، وليس نتيجة تفاعلاتٍ مباشرةٍ بين سورية والعراق.

سابعًا: "الإشارات والتنبيهات" أو الاستخلاصات

– يعدّ الاحتلال الأميركي للعراق حدثًا "مؤسّسًا" للتحولات التي شهدها العراق ومنطقة الشرق الأوسط منذ العام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من التداعيات الواضحة والصريحة لاحتلال العراق على سورية، إلّا أنّ ثمّة تداعياتٌ وتطوراتٌ أخرى قد لا نستطيع "تعيين" دالّة ارتباطٍ مباشرةٍ بينها وبين الاحتلال والفواعل الناشئة عنه أو المرتبطة به في المنطقة والعالم، إلّا أنّ الرؤية العميقة والمتبصّرة للأمور قد تفضي إلى مقارباتٍ تفسيريةٍ أو تأويليةٍ للموضوع.

– نظرت سورية إلى التهديدات الأميركية بأنّها سوف تكون الهدف التالي، بوصفها خطرًا ماثلًا، ولذا فقد فعلت كلّ شيءٍ ممكن من أجل ألّا يكون ذلك ممكنًا. ويبدو أنّ انفتاح سورية على العراق كان نوعًا من "الاحتواء الاستباقي" و"الاستثمار" في المستقبل، أي رفع تكاليف الاحتلال وجعله مأزقًا للسياسة الأميركية بما يجعلها تفكّر كثيرًا قبل أنْ تُقدم على خطوةٍ مماثلةٍ تجاه سورية.

– كان الاحتلال الأميركي للعراق "خَلّاقًا" بالنسبة للحدث السوري والمنطقة! باعتبارين رئيسين، الأوّل هو أنّه كسر حالة الاختناق وانحباس أو استحالة التغيير، بصرف النظر عن الموقف منه (التغيير)، والثاني هو أنّه أفصح عن تغيّر القيم الخاصّة بالموقف من التدخل الخارجي الذي بدا كما لو أنّه "مطلبٌ جماهيريٌ"! وسوف يتّضح ذلك أكثر في حالتي ليبيا وسورية.

- أظهر الاحتلال أنّ التدخل الخارجي وإسقاط النظام في العراق، يمكن أنْ يحدث في بلدانٍ أخرى مثل سورية.

- إنّ ديناميات احتواء العراق لم تقف عند إسقاط نظام صدّام، وإنّما هي مستمرّة – بما هي سياسات احتواءٍ – بعد خروج الاحتلال، لأنّ المطلوب هو إبقاء العراق دولةً لا تهدّد جوارها. ومن المرجّح أنْ يحدث ذلك في سورية وأيّ دولةٍ أخرى في المنطقة بصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم.

- إذا أفضى الحدث السوري اليوم إلى تغيير مفاهيم الهوية والتكوين الاجتماعي وطبيعة الدولة، الخ، فسيُعَدُّ ذلك من التداعيات "الكامنة" أو "المؤجّلة" للاحتلال الأميركي للعراق.

- تختلف التقديرات حول ما هو "موضوعيّ" وما هو "قصديّ" في تداعيات الحدث العراقي على سورية، ذلك أنّ أكثر ما تدور حوله هذه الدراسة هو من "التداعيات الموضوعية"، وأمّا "التداعيات القصدية"، فهي تلك التأثيرات "الموجّهة".

- إنّ العوامل التي دفعت أطرافًا إقليميةً ودوليةً لحثّ الولايات المتّحدة على "إبقاء" نظام صدّام حسين عام (١٩٩١)،[٤٨] قد تكون هي نفسها تقريبًا العوامل التي تدفع تلك الأطراف للعمل مع الولايات المتّحدة وغيرها من أجل "إسقاط" نظام بشّار الأسد وإزاحة نوري المالكي، كجزءٍ من السياسات الرامية لـ "احتواء" مصادر تهديدٍ واقعيةٍ أو مفترضةٍ، سواءً كان مصدرها سورية أم العراق، أم إيران وإن بدرجة أكبرِ.

- لقد كشفت الأزمةُ العراقية السياسةَ السورية في عددٍ من دينامياتها العميقة والحسّاسة، وخاصّةً ما يتّصل بالتحالفات "القلقة" و"غير التامّة" أو "الناقصة" التي اتّسمت بها السياسة السورية خلال عدّة عقودٍ، إذ لم يشأ النظام أو لم يستطع أنْ يُقيم تحالفاتٍ تامةً ومستقرّةً مع أيّ طرفٍ، وربما لم يشأ تجديد تحالفاته السابقة انطلاقًا من حرصه على تجديد تفاعلاته مع الغرب وتعزيز.

- ومثلما أثبت حلفاء سورية أنّهم ينظرون إلى علاقاتهم بها بوصفها جزءً من كلٍّ، وأنّ ثمّة أولوياتٌ أخرى لديهم، فقد أثبت خصومها أنّه على الرغم من سعيهم لاحتوائها أو إسقاط نظامها

---

[٤٨] – انظر وقارن: خلدون النقيب، **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة**، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص ١٥٩ وما بعد.

في فتراتٍ مختلفةٍ، إلّا أنّهم كانوا مستعدّين لإعادة التواصل معها انطلاقًا من اعتباراتٍ براغماتيةٍ و"تحفيزيةٍ". ولكن يبدو أنّ الظروف اليوم أدّت إلى استقطاباتٍ حادّةٍ بأكثر ممّا كان متوقّعًا.

خاتمة

يقول نيتشه إنّ الأحداث الكبرى لا تُفهم من قبل من يعاصرونها، لأنّها تكون من الكثافة بحيث لا تكشف لهم عن مكنوناتها. وأمّا اليوم، فإنّه من المفترض ألّا نقف عند ما افترضنا عام ٢٠٠٣ أنّها "مكنونات" الاحتلال الأميركي للعراق أو ما تكشّف عنه الاحتلال بمعناه "البدئي" أيْ أحداثه وتطوراته وتداعياته الأولية فقط، وإنّما في اللحظات والتداعيات والسيرورات التي أعقبته أيضًا، وخاصّةً ما اتّسم منها بالاستمرارية.

وقد يفضي ذلك إلى مقارباتٍ وتعميماتٍ واستخلاصاتٍ مختلفةٍ حول "العلاقة" بين الاحتلال الأميركي و"التداعيات" التي حدثت في المنطقة والعالم، بكلّ أنماط وأشكال التأثير والتأثّر بين ظواهرَ وفواعلَ مختلفةٍ، ومنها سورية وما حدث فيها أو طرأ عليها هي نفسها من تطوراتٍ واستجاباتٍ في بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية، وخاصّةً الأزمة التي اندلعت منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١.

ومن المحتمل أنْ تبقى حرب ٢٠٠٣ والاحتلال الأميركي للعراق "ناقصًا" أو "غير مكتملٍ" – من منظورٍ محدّدٍ – إذا لم يُفضِ الحدث السوري إلى تغيراتٍ جوهريةٍ في طبيعة النظام السياسي والدولة، على غرار العراق وربما لبنان، سواءً كان ذلك نتيجة "تسويةٍ تاريخيةٍ" أو "حربٍ أهليةٍ" أو تطوّراتٍ "لا متوقّعةٍ".

وهذا ليس نتيجةَ "حتميةٍ سياسيةٍ" أو "مؤامرةٍ كونيةٍ" بقدر ما هو نتيجة ديناميات وقابليات التلقي والتأثير والتأثير المتبادل بين بلدين أو مجالين متشابهين ومتداخلين في الكثير من الأمور. وهو إلى ذلك نتيجة "مكر السياسة" نفسها التي تُفضي إلى استجابات وتداعيات "لا متوقعةٍ"، وتكشف عن "تداعياتٍ مؤجّلة" وأخرى "احتماليةٍ" أو "مشروطةٍ".

وقد اندرجت تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية في سرديةٍ أيديولوجيةٍ ومخيالٍ سياسيٍ نشطٍ أمكنه – بقدر أو آخر من التأويل أو التحوير – تجيير كلّ شيء في عالم السياسة لمصلحة "ما يراه مناسبًا"، حتّى لو لم يكن حقيقيًا أو صحيحًا. وتكشّفت الأزمة السورية عن واحدةٍ من التداعيات العميقة للاحتلال تمثّلت بنوعٍ من "الصدع" أو "الفصام" بين الدولة والمجتمع مشابه لذلك الصداع الذي كان في العراق قبيل الاحتلال.[٤٩] ولكن الأمور لا تقف عند هذا الحدّ، وإنّما تتجاوزه إلى نوعٍ من السياسات والتفاعلات "الثأرية" بين الدولة (النظام) والمجتمع؛ ذلك أنّ المجتمع أخذ "يستبطن" العنف الذي يتعرض له من قبل الدولة، ليعيد إنتاجه عنفاً ضدّ الدولة نفسها.

مسودة

[٤٩] – انظر مثلًا: فالح عبد الجبار، **في الأحوال والأهوال: المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف**، (بيروت: دار الفرات للنشر، ٢٠٠٨).